

Distr.: General
15 May 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات
الاختفاء القسري وغير الطوعي، والملاحظات التي أدلى بها،
والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها*

الدورة ١٠٥ (٢-٦ آذار/مارس ٢٠١٥)

أولاً - مقدمة

١- تتناول هذه الوثيقة البلاغات والحالات التي درسها الفريق العامل المعني بحالات
الاختفاء القسري أو غير الطوعي والأنشطة الأخرى التي اضطلع بها في دورته ١٠٥ المعقودة في
الفترة من ٢ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥ بناء على دعوة الحكومة في بوينس آيرس بمناسبة الذكرى
الخامسة والثلاثين لإنشاء هذا الفريق.

ثانياً - الرسائل

٢- في الفترة ما بين الدورتين ١٠٤ و ١٠٥، أحال الفريق العامل، في إطار إجراء
العمل العاجل، ٩٢ حالة إلى الدول التالية: الإمارات العربية المتحدة (٥) وباكستان (٣٥)
وبنغلاديش (١) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١) وعمان (١) وغامبيا (٧) ومصر (٤١)
والمكسيك (١).

٣- وفي الدورة ١٠٥، قرر الفريق العامل أن يحيل إلى ١٥ دولة ٩٥ حالة من حالات
الاختفاء القسري المبلغ عنها حديثاً. وتوصل الفريق العامل أيضاً، إلى توضيح ١٩ حالة

* أدرج مرفقا هذه الوثيقة كما وردا وباللغة التي قدما بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال



في الدول التالية: الإمارات العربية المتحدة (١) وأوروغواي (١) وباكستان (٥) والبحرين (١) وتركيا (١) والجزائر (١) والجمهورية العربية السورية (١) وسري لانكا (١) وعمان (١) وغامبيا (٣) ومصر (٢) والمملكة العربية السعودية (١). وجرى توضيح أربع حالات استناداً إلى معلومات قدمتها الحكومات و ١٥ حالة استناداً إلى معلومات قدمتها المصادر.

٤- وفي الفترة ما بين الدوريتين ١٠٤ و ١٠٥، أحال الفريق العامل ست رسائل في إطار إجراءاته المتعلقة بطلب التدخل الفوري، وذلك بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، إلى الاتحاد الروسي (١) وسري لانكا (٢) وكولومبيا (١) والمكسيك (٢). وأحال الفريق العامل أيضاً ١٤ نداء عاجلاً و ٣ رسائل أخرى، بالاشتراك مع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، بشأن أشخاص أُلقي القبض عليهم أو احتجزوا أو اختطفوا أو سلبت حريتهم بشكل آخر أو أشخاص اختفوا قسراً أو تعرضوا لخطر الاختفاء في إسبانيا (رسالة أخرى) والإمارات العربية المتحدة (٢) وأوكرانيا (١) وبوروندي (١) وتركيا (١) والجمهورية العربية السورية (١) ورواندا (١) والسودان (١) والصين (٢) وعمان (١) وغواتيمالا (رسالة أخرى) والمكسيك (٢) وملديف (١) والهند (رسالة أخرى).

٥- وخلال الدورة ١٠٥، استعرض الفريق العامل أيضاً أربعة ادعاءات عامة تتعلق بباكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلفادور وكولومبيا.

ثالثاً- الأنشطة الأخرى

٦- اعتمد الفريق العامل، في دورته الخامسة بعد المائة، الدراسة المواضيعية بشأن الاختفاء القسري والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

رابعاً- المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الدول التي استعرضها الفريق العامل أثناء الدورة

ألبانيا

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧- قدمت الحكومة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، معلومات عن حالة واحدة لم يُتَّ فيها بعد.

الجزائر

الإجراء العادي

٨- أحال الفريق العامل ١٨ حالة إلى الحكومة تتعلق بالأشخاص التالية أسماءهم:

(أ) السيد محمد سعداوي، الذي زُعم أن الحرس البلدي اعتقله يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ في مسلمون، تيبازة؛

- (ب) السيد عبد المجيد شيبان، الذي زُعم أن ضباطاً من الشرطة بالزري المدني اعتقلوه يوم ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في أم البواقي؛
- (ج) السيد جمال عبد الناصر حضري، الذي زُعم أن جهاز المخابرات في دائرة سيق، معسكر، اعتقله في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛
- (د) السيد علي بوشالة، الذي زُعم أن عناصر الدرك اعتقلته في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٤ في تاسكريوت، بجاية؛
- (هـ) السيد بلخير بلعوينات، الذي زُعم أن عناصر الدرك اختطفته يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في سيق، معسكر؛
- (و) السيد عمار بوغيشة، الذي زُعم أن أفراداً من الجيش والدرك اختطفوه في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤ في جيجل؛
- (ز) السيد ختير حيمد، الذي زُعم أن أفراداً من الجيش اختطفوه في آذار/مارس ١٩٩١ في الربعية، المدية؛
- (ح) شخص دون سن الثامنة عشرة، زُعم أنه شوهد آخر مرة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٠ على الطريق من المدية إلى الجزائر العاصمة؛
- (ط) السيد إحسان زراولية، الذي زُعم أن أفراداً من الجيش والحرس البلدي اعتقلوه يوم ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ في الأمير عبد القادر، جيجل؛
- (ي) السيد محمد بنداو، الذي زُعم أن ضباطاً من الشرطة والجيش اختطفوه في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤ في حي قطيطن، المدية؛
- (ك) السيد سبي أمجوج، الذي زُعم أن ضباطاً من الشرطة اختطفوه في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في عين كرشة، أم البواقي؛
- (ل) السيد صادق بن عرب، الذي زُعم أن أفراداً من الشرطة القضائية اعتقلوه يوم ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٤ في سوق نعمان، أم البواقي؛
- (م) السيد بن يوسف بكاي، الذي زُعم أن أفراداً من الجيش الوطني الشعبي اختطفوه في آذار/مارس ١٩٩٥ في خربة السيوف، المدية؛
- (ن) السيد محمد حبيب، الذي زُعم أن ضباطاً في الجيش اعتقلوه يوم ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في مجبر، دائرة مجبر، المدية؛
- (س) السيد رباح رشام، الذي زُعم أنه اختفى من ثكنة البليدة العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛

- (ع) السيد مقران سي ناصر، الذي زُعم أن عناصر من الدرك اعتقلته في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٤ في مشتي سيدي ناصر، سطيف؛
- (ف) السيد عبد العزيز تاماوشت، الذي زُعم أن ضباطاً في الجيش اعتقلوه يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤ على الطريق من عمروسة إلى الشريعة (بوينان)؛
- (ص) السيد منير بوشعيب، الذي زُعم أن عناصر من الجيش والدرك والشرطة اعتقلته في ليلة ١٩-٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٥ في القبة بالجزائر العاصمة.

توضيحات تستند إلى المعلومات المقدمة من المصادر

- ٩- قدمت المصادر معلومات عن ٢١ حالة لم يبت فيها بعد. وقرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة استناداً إلى المعلومات الواردة.

الأرجنتين

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١٠- قدمت الحكومة، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، معلومات عن حالتين لم يبت فيهما بعد.

المعلومات المقدمة من المصادر

- ١١- قدم أحد المصادر، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

البحرين

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١٢- أحالت الحكومة، في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، معلومات بشأن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

- ١٣- وقدمت الحكومة، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، رداً على ادعاء عام أحيل إليها في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن مزاعم عن وجود نمط من حالات الاختفاء لفتترات قصيرة. وقدمت الحكومة في رسائلها معلومات عن توقيف وملاحقة ومحكمة أفراد أشير إلى حالتهم في الادعاء العام (انظر المرفق الأول للاطلاع على رد الحكومة).

التوضيح

١٤ - استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة لم يبت فيها عقب انقضاء الفترة المنصوص عليها في قاعدة الأشهر الستة (انظر الفقرة ٣٨ من الوثيقة (A/HRC/WGEID/103/1).

الملاحظات

١٥ - يشكر الفريق العامل الحكومة على ردودها. ويقول إنه سيكون ممتناً إن قدمت له أي معلومات إضافية عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة على وجه التحديد لمنع وإنهاء أعمال الاختفاء القسري، وعن التدابير المتخذة لضمان وضع معلومات دقيقة فوراً في متناول أقارب الأشخاص المسلوبين الحرية عن احتجازهم، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٠ من الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

بنغلاديش

الإجراء العاجل

١٦ - في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة، تتعلق بالسيد كيثيلاكبام ناباشاندرا، الذي زُعم أن محققين من جهاز المخابرات الهندية وعناصر من الشرطة البنغلاديشية بالزي المدني اعتقلوه يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ في دাকা. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة الهند أيضاً نسخة من بيانات هذه الحالة.

الإجراء العادي

١٧ - أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى الحكومة تتعلق بالسادة محمد طيب برامانيك، ومحمد كمال حسين باتواري، ومحمد إبراهيم خليل، الذين زُعم أن كتيبة التدخل السريع اختطفتهم يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠١٣ في قرية موهيش بانغا.

البوسنة والهرسك

نشرة صحفية

١٨ - في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نشرة صحفية بشأن إمكانية الإفراج الوشيك عن السيد ميلوراد تريبيتش، الذي أدانته محكمة البوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٩ بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية في سربرينيتشا وحكمت عليه بالسجن لمدة ٣٠ عاماً. وأشار إلى أن مصلحة العدالة تقتضي ألا يفرج عن الأشخاص المدانين بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وغيرها من الجرائم الخطيرة، بما في ذلك حالات التعذيب والاختفاء القسري، والذين لا يشكك أحد في كونهم مذنبين، بانتظار إعادة محاكمتهم، وأن العقوبة ينبغي أن تتناسب مع خطورة الجرم.

الملاحظات

١٩- يذكّر الفريق العامل الحكومة بأن الإعلان المتعلق بحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ينص على ملاحقة ومحكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب عمل من أعمال الاختفاء القسري، وإنزال العقوبة بهم في حال ثبتت إدانتهم. وبالنظر إلى خطورة هذه الجريمة، ينبغي تطبيق جميع الضمانات تفادياً للتأثير على الحق في العدالة.

البرازيل

المعلومات المقدمة من الحكومة

٢٠- في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أحالت الحكومة رسالة بشأن ١٣ حالة لم يبت فيها بعد.

بوروندي

النداء العاجل

٢١- في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن مزاعم عن مشاهدة ما يصل إلى ٤٠ جثة تطفو على سطح بحيرة رويرو ونهر كاجيرا الذي يتدفق من رواندا، وذلك منذ منتصف تموز/يوليه عام ٢٠١٤. وأُرسل نداء عاجل مماثل إلى حكومة رواندا.

الملاحظات

٢٢- يدعو الفريق العامل الحكومة إلى إجراء تحقيق كامل في تلك المزاعم، ويطلب إليها إبلاغه بما تتوصل إليه من نتائج.

الصين

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٣- قدم مصدرٌ معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

النداء العاجل

٢٤- في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن الزعم باختفاء المدافعة عن حقوق الإنسان، السيدة ليو شيجن، واحتجازها تعسفاً وعزلها عن العالم الخارجي. وقد زُعم أنها اعتقلت بسبب نشاطها السلمي في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وأنها احتجزت في مركز احتجاز غير رسمي في مدينة شينيو، بمقاطعة جيانغشي.

٢٥- وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن مزاعم عن الاعتقال التعسفي لهوانغ كايبيغ، وشيا لين، وهي جنغ جون، وليو جيانشو، وغو يوشان، والسيدة كو ياندينغ والسيدة سو تشانغلان، واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي واختفائهم بسبب نشاطهم في مجال حقوق الإنسان بحسب المعلومات.

الملاحظات

٢٦- يشير الفريق العامل مجدداً إلى المادتين ٢ و ١٠ من الإعلان، اللتين تنصان على أنه "لا يجوز لأي دولة أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو تتغاضى عنها"، وأن "توضع فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص ومكان أو أمكنة احتجازهم [...] في متناول أفراد أسرهم [و] محاميهم [من بين آخرين]".

كولومبيا

المعلومات المقدمة من المصادر

٢٧- قدم مصدر في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، معلومات عن ١٢ حالة لم يبت فيها بعد.

الادعاء العام

٢٨- في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل معلومات وردته من مصادر موثوقة بشأن العقبات التي تعيق تنفيذ الإعلان.

٢٩- ويفيد المصدر بأن عدة أحياء في بوينايفيتورا، غالبية سكانها كولومبيون من أصل أفريقي، تخضع لهيمنة جماعات خلف شبه عسكرية نافذة. ويزعم أن هذه الجماعات مسؤولة عن حالات الاختفاء القسري التي تعرض لها مئات السكان في السنوات الأخيرة. وتشير التقارير إلى أن هذه الجماعات تبتز أطراف الضحايا في منازل مخصصة لهذا الغرض، وتلقي بأجزاء الجسم في الخليج أو على طول الضفاف التي تغطيها أشجار المانجروف، أو تدفنها في مقابر سرية. وتذكر التقارير أن المحققين الجنائيين عثروا في آذار/مارس ٢٠١٤ على بقع دم في منزلين يشتبه في استخدامهما لهذا الغرض. وفي الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، اختطف مسؤولون في بوينايفيتورا أكثر من ١٥٠ شخصاً، أي ضعف العدد المناظر في أي بلدية كولومبية أخرى. ويفيد المصدر بأن العدد الفعلي قد يفوق ذلك بكثير بالنظر إلى أن الخوف من التعرض للانتقام يقلل من الحالات المبلغ عنها.

٣٠- وتشير المعلومات الواردة إلى أنه منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أوقف أكثر من ٢٥٠ شخصاً يزعم انتماءهم إلى هذه الجماعات شبه العسكرية الخلف، وأن النيابة العامة فتحت ما يزيد عن ألفي تحقيق في حالات اختفاء قسري وتشريد قسري. لكن أياً من هذه

التحقيقات لم تسفر عن إدانة أحد. وزعم المصدر أن السلطات لم تتمكن من حماية السكان من هذه الجماعات وأن بعض أفراد الشرطة تربطهم علاقات بها. وهو ما قوض بشدة الثقة في السلطات وأدى إلى انتشار الشعور بعدم القدرة على الدفاع عن النفس في مواجهة الانتهاكات المستمرة التي ترتكبها هذه الجماعات.

رسالة طلب التدخل الفوري

٣١- في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة لطلب التدخل الفوري إلى الحكومة، تتعلق بحالة السيدة يانيت باوتيسستا، مديرة مؤسسة نيدا اريكا باوتيسستا، وهي منظمة غير حكومية تعمل في مجال حماية حقوق ضحايا الاختفاء القسري.

نشرة صحفية

٣٢- في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع ١١ آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة مفتوحة ونشرة صحفية أعرب فيها عن قلقه إزاء احتمال اعتماد كونغرس الجمهورية اقتراحاً من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق اختصاص المحاكم العسكرية ومحاكم الشرطة دون مرر ليشمل الجرائم التي ينبغي أن تندرج ضمن اختصاص المحاكم العادية. ومن شأن اعتماد القانون المقترح أن يشكل تراجعاً كبيراً في جهود الدولة من أجل الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٣٣- قدمت الحكومة، في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٢٦ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٥، معلومات عن ثلاث حالات لم يبت فيها بعد.

٣٤- وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ردت الحكومة على رسالة طلب التدخل الفوري التي أحيلت إليها في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وذكرت الحكومة في ردها أن السيدة باوتيسستا استفادت من التدابير الوقائية التي اعتمدها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومن تدابير الأمن الشخصي التي وضعتها الوحدة الوطنية للحماية. وقالت إن السيدة باوتيسستا هي أيضاً عضو في لجنة البحث عن المفقودين وإن حالتها نوقشت خلال الجلسة التي عقدتها تلك اللجنة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقد أُنقش في ذلك الاجتماع على التماس المعلومات من مكتب المدعي العام فيما يتعلق بوجود تحقيق جنائي وبشأن الإجراءات المتخذة.

الملاحظات

٣٥- يذكر الفريق العامل بالمادة ١٦ من الإعلان، التي تنص على عدم جواز محاكمة الأشخاص الذين يدعى ارتكابهم أي عمل من أعمال الاختفاء القسري "إلا بواسطة السلطات القضائية العادية المختصة في كل بلد دون أي قضاء خاص آخر، ولا سيما القضاء العسكري".

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الإجراء العادي

٣٦- أحال الفريق العامل أربع حالات إلى الحكومة، بشأن السيد كيم هيون تشول، والسيد كيم هيون إيل، والسيدة كيم هيون ران، والسيد كيم إيل هيون، الذين زُعم أنهم شوهوا آخر مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ لدى جهاز أمن رانام غويوك في تشونغ جين بمقاطعة هامكيونغ الشمالية.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الإجراء العاجل

٣٧- في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، اتباعاً لإجراء العمل العاجل، حالة واحدة إلى الحكومة تتعلق بالسيد أندرس كالمواندا إيلونغا، الذي زُعم أن عناصر من وكالة الاستخبارات الوطنية اعتقلته مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في كينشاسا. ووفقاً لأساليب عمل الفريق، زُودت الحكومة البلجيكية أيضاً بنسخة من بيانات هذه الحالة.

الادعاء العام

٣٨- في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل معلومات وردته من مصادر موثوقة تتعلق بالعقبات التي تعترض تنفيذ الإعلان.

٣٩- ووردت الفريق العامل تقارير تشير إلى أن وزير الداخلية والأمن واللامركزية والشؤون العرفية أطلق، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عملية سميت "ليكوفي" بهدف القضاء على أفراد العصابات الإجرامية (كولوناس) في كينشاسا. وخلال هذه العملية، التي نفذت في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى شباط/فبراير ٢٠١٤، زُعم أن ضباط شرطة مقنعين ويرتدون الزي الرسمي داهموا ليلاً منازل الأشخاص الذين يشتبه في انتمائهم إلى هذه العصابات واعتقلوهم تحت تهديد السلاح، دون أن يبرزوا مذكرة اعتقال بحسب ما قيل.

٤٠- ووفقاً للمعلومات الواردة، شارك في العملية حوالي ٣٥٠ عنصراً من الشرطة، من بينهم ضباط في الشرطة الوطنية الكونغولية، والفيلق الوطني للرد السريع، ومجموعة التدخل المتنقلة. وزُعم أن هؤلاء ارتكبوا انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، من بينها حالات اختفاء قسري. وزُعم أيضاً أن أشخاصاً دون سن الثامنة عشرة وأفراداً متهمين بالانتماء للعصابات المحلية كانوا من بين الضحايا، وكثيراً ما جرى ذلك في إطار الثأر بسبب نزاعات شخصية.

٤١- ووثقت المصادر أن معظم حالات الاختفاء القسري قد حدثت بين نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ وشباط/فبراير ٢٠١٤. ودُكر أن ذلك يعزى إلى تغيير في الاستراتيجية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، بعد أن أعربت الأمم المتحدة ومنظمات محلية لحقوق الإنسان

عن قلقها إزاء عمليات إعدام بإجراءات موجزة جرت في الأسابيع التي سبقت ذلك. وتفيد المعلومات الواردة بأن المتهمين بالانتماء لهذه العصابات الإجرامية لم يعدموا علناً بل اقتيدوا إلى مكان مجهول في ضواحي كينشاسا حيث زُعم أن بعضهم قُتل سراً في وقت لاحق، وألقيت جثثهم في نهر الكونغو أو دفنت في مقابر جماعية بحسب المزاعم. وقد اختفى أكثر من ٣٠ شخصاً، من بينهم أربعة فتيان دون سن الثامنة عشرة في إطار عملية ليكوفي.

٤٢- وسعى أقارب الأشخاص المختفين، دون جدوى، إلى تحديد مصيرهم أو مكان وجودهم عن طريق زيارة السجون ومراكز الاحتجاز والمشارح والمستشفيات في جميع أنحاء كينشاسا. وتشير المصادر إلى تجاهل السلطات الحكومية إلى حد كبير للطلبات التي قدموها للحصول على معلومات. وقدم عدد من هؤلاء الأقارب شكاوى لدى المدعي العام العسكري دون التوصل إلى نتيجة في أغلب الأحيان. وحذرت الشرطة وموظفون حكوميون آخرون الصحفيين والأطباء وموظفي المشارح وأقارب الضحايا ونشطاء حقوق الإنسان من مغبة نشر معلومات عن الانتهاكات التي ارتكبت خلال هذه العملية. ولذلك لم يقدم بعض أقارب الأشخاص المختفين أي شكاوى خوفاً من التعرض للانتقام.

٤٣- وأُنشئت لجنة تحقيق تضم ضباط شرطة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ للتحقيق في الانتهاكات المزعومة. وقد حُوّلت اللجنة صلاحية تحديد أماكن دفن الأشخاص الذين أعدموا، وتقديم معلومات عن مصير الأشخاص المختفين أو مكان وجودهم، وإبلاغ أسر الضحايا بكل جديد، والتوصية باتخاذ إجراءات قانونية ضد مرتكبي هذه الانتهاكات. ولا تتمتع اللجنة بأي سلطة قضائية، ويُزعم أنها غير محايدة لأنها تقتصر في تكوينها على عناصر من قوة الشرطة، وهي نفسها المؤسسة المسؤولة عن الانتهاكات المزعومة وعن التهديدات التي وُجّهت إلى أقارب الضحايا والشهود على هذه الانتهاكات. وذكرت التقارير أن المسؤولين المفترضين عن تنفيذ هذه العملية معروفون جيداً، ومع ذلك لم تتخذ في حقهم أية إجراءات.

الجمهورية الدومينيكية

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٤- قدمت الحكومة، في يومي ٢ و٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، معلومات عن حالتين لم يبت فيهما بعد.

مصر

الإجراء العاجل

٤٥- أحال الفريق العامل الحالات الإحدى والأربعين التالية إلى الحكومة في إطار إجراء العمل العاجل:

- (أ) في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، حالة السيد عمرو محمود عثمان محمود، الذي زُعم أن أفراداً ملثمين من قوات الأمن اعتقلوه يوم ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، في باكوس، الإسكندرية؛
- (ب) في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حالة السيد علي محمد عبد الحميد، الذي زُعم أن أفراداً من جهاز الأمن الوطني اختطفوه يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، في مدينة السادس من أكتوبر (القاهرة)؛
- (ج) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حالة السيدة علياء طارق محمد السيد، التي زُعم أن قوات الأمن اعتقلتها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ أمام الجامعة التي تدرس فيها بالقاهرة؛
- (د) في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حالة السيد أسعد شحاتة عبده شحاتة، الذي زُعم أن الشرطة اعتقلته في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشارع حمزة البطران في حي الهرم؛
- (هـ) في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حالة السيد ياسر أحمد أحمد أبو عيطة، الذي زُعم أن ضباطاً وجنوداً من الشرطة اعتقلوه يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في دمياط؛ وحالة السيد سعد الدين السعدني، والسيد سمير مصطفى إبراهيم، اللذين زُعم أن ضباطاً من الشرطة اختطفوهما بعد ظهر يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في منطقة المحلة؛
- (و) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤، السيد محمود محمد يوسف أبو سلمى، الذي زُعم أن ضباطاً من الشرطة والجيش اعتقلوه يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ في المطرية، القاهرة؛
- (ز) في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حالة السيد عبد الرحمن كمال عمر محمود، الذي زُعم أن قوات الأمن اعتقلته في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ في الجيزة؛
- (ح) في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حالة السيد محمود نافع عاشور، الذي زُعم أن الشرطة اعتقلته في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ بمدينة المنصورة؛
- (ط) في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حالة السيد محمد عبد الله محمد عبد الله، الذي زُعم أن قوات الأمن اعتقلته في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مطار القاهرة؛
- (ي) في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حالة السيد عبد الرحمن شريف سيد محمد عبد الوهاب، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مطار القاهرة؛
- (ك) في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حالة السيد عبد الله عبد الحليم عبد الحليم زلط، الذي زُعم أن عناصر من الأمن الوطني اختطفته يوم ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في طنطا بمحافظة الغربية؛

(ل) في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، حالتا السيد مجدي خضر عبد الغفار القمي، والسيد أحمد عبد الكريم محمد بسيوني عبد الكريم، اللذين أُفيد بأن الشرطة اعتقلتهما في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في محافظة الغربية؛ وحالة شخص دون سن الثامنة عشرة زُعم أن قوات الأمن اعتقلته في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في شبرا؛ وحالة شخص دون سن الثامنة عشرة، زُعم أنه شوهد آخر مرة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في كفر الزيات؛ وحالة السيد محمد إبراهيم فتحي علي إبراهيم المبارك، الذي أُفيد بأن قوات الأمن اعتقلته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مدينة المنصورة؛ وحالتا السيد بلال أشرف عبد الهادي الدسوقي، والسيد أحمد جمعة شحاتة عبد الرؤوف البقلاوي، اللذين زُعم أن قوات الأمن اعتقلتهما في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مدينة المنصورة؛ وحالة السيد جلال الدين محمود محمود جلال، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٥ في قسم شرطة أول المنصورة؛ وحالة السيد عبد الرحمن علي أحمد إبراهيم جلادي، الذي زُعم أن قوات الأمن اعتقلته في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في قرية البدوي، مدينة المنصورة؛ وحالة السيد محمود نافع عاشور، الذي زُعم أن الشرطة اعتقلته في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مدينة المنصورة؛

(م) في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، حالة السيد أحمد يوسف خليل يوسف محمد، الذي زُعم أن القوات الخاصة اعتقلته في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في محطة قطار الرمل في الإسكندرية؛ وحالة السيد أحمد محمد فهمي الوتيدي، الذي زُعم أن شرطة أمن المطار اعتقلته في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ في مطار برج العرب بالإسكندرية؛ وحالة السيد رشاد علي أحمد البرقاوي، الذي زُعم أن رجلاً بالزي المدني اعتقله في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في محافظة الإسماعيلية؛ وحالة السيد جمال علي عبد المقتدر عبد الرازق، الذي زُعم أن أفراد أمن مسلحين من قوات الشرطة يرتدون الزي المدني اعتقلوه يوم ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في كفر الشيخ؛ وحالة شخص دون سن الثامنة عشرة، زُعم أن ضباطاً من الشرطة اعتقلوه يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ في قرية ميت طاهر، بمحافظة الدقهلية؛ وحالة شخص دون سن الثامنة عشرة زُعم أن قوات شرطة أمن الدولة اعتقلته في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥ في محافظة دمياط؛ وحالة السيد سالم عزت سالم الجوهرى، الذي زُعم أن ضباطاً من الشرطة بالزي الرسمي اعتقلوه في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مدينة المحلة الكبرى؛ وحالة السيد رضا رضوان مرسي، الذي زُعم أن ضباطاً من الأمن بالزي الرسمي وأربعة أفراد بالزي المدني اعتقلوه يوم ٧ شباط/فبراير ٢٠١٥ بمدينة نصر في القاهرة؛ وحالة شخص دون سن الثامنة عشرة زُعم أن قوات الأمن اعتقلته يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في منطقة الحضرة؛ وحالة السيد محمود إبراهيم محمد أبو سعيدة، الذي زُعم أن القوات الخاصة اعتقلته في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في منطقة سيدي بشر، بمحافظة الإسكندرية؛ وحالة السيد أحمد محمد محمود قشطة، الذي زُعم أن قوات الأمن اعتقلته يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عند نقطة تفتيش العلو في مدينة المحلة الكبرى؛ وحالة السيد ولاء أحمد علي الجمسي، الذي زُعم أن الشرطة اعتقلته يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في بسيون بمحافظة الغربية؛ وحالة شخص دون سن الثامنة عشرة، زُعم

أنه شوهد آخر مرة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في قسم شرطة ثاني المحلة، بمنطقة المحلة الكبرى، في محافظة الغربية؛ وحالة السيد عماد الزغبى عطا الله سند، الذي زُعم أن الشرطة اعتقلته يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ عند إحدى نقاط التفتيش في مدينة المحلة الكبرى؛ وحالة السيد حسن محمود عبد الحميد بكير، الذي زُعم أن قوات الشرطة اعتقلته يوم ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ في مدينة السادات؛

(ن) في ٢ آذار/مارس ٢٠١٥، حالة السيد السيد عبد الله الغريب علي الملواني، الذي زُعم أن شرطة أمن الدولة اعتقلته يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في محافظة الغربية؛ وحالة السيد عبد الله محمد عبد الله أحمد العبيط، الذي زُعم أنه اعتُقل على الطريق من مدينة السنطة في الغربية إلى مدينة كفر الزيات في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٥؛ وحالة السيد سمير محمد عباس الهيتي، الذي زُعم أن شرطة أمن الدولة اعتقلته يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في محافظة الغربية؛ وحالة السيد محمد عبد السلام علي الدسوقي، الذي زُعم أن ضباط شرطة اعتقلوه يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عند إحدى نقاط التفتيش الواقعة على الطريق السريع بين مدينة المحلة الكبرى ومدينة المنصورة.

الإجراء العادي

٤٦ - أحال الفريق العامل عشر حالات إلى الحكومة تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم:

- (أ) السيد عبد الحميد محمد محمد عبد السلام، الذي زُعم أن قوات الجيش والشرطة اعتقلته يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مدينة نصر بمحافظة القاهرة؛
- (ب) السيد محمد محمد عبد السلام عبد الحميد، الذي زُعم أن أفراداً من الشرطة وحنوداً اعتقلوه يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ في شارع الطيران بمدينة نصر في القاهرة؛
- (ج) السيد عادل درديري عبد الجواد محمود، الذي زُعم أن قوات الجيش والشرطة اختطفته يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مدينة نصر بمحافظة القاهرة؛
- (د) السيد محمود إبراهيم مصطفى أحمد عطية، الذي زُعم أن قوات من الجيش والأمن المركزي اختطفته يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مدينة نصر، بالقاهرة؛
- (هـ) السيد عزت سعيد فؤاد مراد، الذي زُعم أن ضباطاً من الجيش والشرطة اختطفوه يوم ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٣ أمام مسجد الفتح، بمحافظة القاهرة؛
- (و) السيد خضر علي محمد محمد، الذي زُعم أن ضباطاً من الشرطة والجيش اعتقلوه يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، في مدينة نصر، بالقاهرة؛
- (ز) السيد محمود أحمد محمد علي بدوي، الذي زُعم أن قوات من الجيش والشرطة اعتقلته يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مدينة نصر، بمحافظة القاهرة؛

(ح) السيد محمود محمد عبد السميع أحمد، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣، في مدينة نصر، بمحافظة القاهرة؛

(ط) السيد محمد حسين السيد السمان، الذي زُعم أن ضباطاً من الجيش والشرطة اختطفوه يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ في مدينة نصر، بمحافظة القاهرة.

(ي) السيد محمد علي حماد عمر، الذي زُعم أن ضباطاً من الشرطة اعتقلوه يوم ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٣ في طريق النصر، أمام جامعة الأزهر، بالقاهرة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٤٧- أرسلت الحكومة في ١٤ آب/أغسطس و ٢٩ أيلول/سبتمبر و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ معلومات بشأن ثماني حالات لم يبت فيها بعد. وقرر الفريق العامل، استناداً إلى هذه المعلومات، تطبيق قاعدة الأشهر الستة على أربع حالات.

٤٨- وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رداً على نداء عاجل مشترك أُرسِل إليها في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بشأن أربعة أشخاص.

توضيح يستند إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٤٩- قدمت مصادر معلومات عن ثلاث حالات، وبناء عليها، قرر الفريق العامل توضيح حالتين.

الملاحظات

٥٠- يشكر الفريق العامل الحكومة على ردودها. ولكنه يعرب عن قلقه البالغ نظراً لأنه أحال إليها ٤١ حالة في إطار إجراء العمل العاجل في الفترة ما بين دورتيه ١٠٤ و ١٠٥. ويذكر الفريق العامل الحكومة بأنه، بموجب المادة ٢ من الإعلان، لا يجوز لأي دولة أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو تتغاضى عنها.

السلفادور

الإجراء العادي

٥١- أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى الحكومة بشأن السادة أوسكار أوسفالدو ليفا ميخيا، وفرانيسكو خافيير هيرانانديز غوميز، وخوسيه فرناندو شوتو شوتو، الذين زُعم أن أفراداً من اللواء الخاص للأمن العسكري اعتقلوهم يوم ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، في أرمينيا، سونسونات.

الادعاء العام

٥٢- في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل معلومات وردته من مصادر موثوقة عن العقبات التي تعترض تنفيذ الإعلان، ولا سيما عن العقبات التي تواجهها أسر الأشخاص المختفين في سعيها لاستجلاء مصير ذويهم أو تحديد مكان وجودهم.

- ٥٣- وأثار المصدر مخاوف بشأن استمرار سرعان قانون العفو العام ولأن تعريف جريمة الاختفاء القسري في قانون العقوبات يتيح افتراض ارتكابها دون عمد. ووفقاً للمصدر، فإن تنفيذ القانون المتعلق بالوصول إلى المعلومات لم يسفر عن نتائج فعالة.
- ٥٤- وأشارت المصادر إلى أن غالبية الشكاوى المقدمة إلى النائب العام بشأن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لم تسفر عن إجراء تحقيقات فعالة تُبَيِّن وقائع الحالات أو عن اتخاذ إجراءات قضائية.
- ٥٥- ورحبت المصادر بتعزيز الوحدة الخاصة للمدعي العام المعني بحقوق الإنسان التابعة للنيابة العامة، وهي وحدة يمكنها الحصول على الأدلة من خلال التحقيقات وإخراج الجثث. ويؤمل أن يؤدي ذلك إلى محاكمة ومعاقبة المسؤولين عن حالات الاختفاء القسري وسائر الجرائم الدولية التي ارتكبت خلال النزاع المسلح. ورحبت المصادر أيضاً بقرار صادر عن الدائرة الدستورية بشأن دعوى لإنفاذ الحقوق الدستورية يعترف بانتهاك حق ضحايا مجزرة كانتون سان فرانسيسكو انغولو في تيكولوكا، سان فيسنتي، في الاحتكام إلى القضاء والحق في معرفة الحقيقة.
- ٥٦- وأشارت المزاعم إلى عدم اتباع سياسة كاملة لجبر الضرر وعدم توفر ميزانية كافية للمؤسسات التي تعمل في هذا المجال.
- ٥٧- وزعمت المصادر أن الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني لم يشهد أي تغيير جوهري، وأن السلطات لم تتوصل إلى حل أي حالة من حالات الاختفاء القسري حتى بعد انتخاب جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني.

غامبيا

الإجراء العاجل

- ٥٨- أحال الفريق العامل سبع حالات إلى الحكومة في إطار إجراءاته العاجل، وهي كالتالي:
- (أ) في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، حالة السيد جانبيه عمر مالخ، الذي أفيد بأن أشخاصاً يعتقد أنهم من وكالة الاستخبارات الوطنية الغامبية اختطفوه يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في باكاو. وحالة السيدة كور أوليماتو، التي أفيد بأن أفراداً من الجيش الغامبي، وكذلك أشخاصاً يفترض أنهم من وكالة الاستخبارات الوطنية اختطفوها يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مبولي با، في الضفة الشمالية؛ وحالة السيد توراوي دودو، الذي زُعم أن القوات الخاصة اختطفته يوم ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في لاتريكوندا سايجي؛
- (ب) في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥، حالات السيدة جارياتو لوي، والسيد با أليو لوي، وشخص دون سن الثامنة عشرة، حيث زُعم أن رجالاً يعتقد أنهم من وكالة الاستخبارات الوطنية الغامبية اختطفوهم يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في قرية لامين، في سيريكوندا؛ وحالة السيد إييو لوي، الذي أفيد بأن وكالة الاستخبارات الوطنية الغامبية اعتقلته يوم ٩ أو ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ في مكان مجهول.

توضيح يستند إلى المعلومات المقدمة من المصادر

٥٩- قدم مصدر معلومات عن أربع من الحالات التي أُحيلت في إطار إجراء العمل العاجل يومي ٢٣ كانون الثاني/يناير و٢ شباط/فبراير ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، قرر الفريق العامل توضيح ثلاث حالات.

اليونان

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٠- في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٥، بعثت حكومات سويسرا وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان برسائل عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد، كانت قد تلقت نسخاً من بياناتها، وذلك وفقاً لأساليب عمل الفريق العامل.

غواتيمالا

رسائل أخرى

٦١- في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتعلق بادعاءات عن احتمال تطبيق العفو على رئيس الدولة السابق خوسيه إفراين ريوس مونت الذي اتهم بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٢- بعثت الحكومة، في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، رداً على الرسالة الموجهة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق الثاني).

الملاحظات

٦٣- يشكر الفريق العامل الحكومة على ردها، ويذكر في الوقت نفسه بالمادة ١٨ من الإعلان التي تنص على ألا يستفيد الأشخاص الذين يُدعى أنهم ارتكبوا جريمة اختفاء قسري من أي قانون عفو خاص أو أي إجراء مماثل آخر قد يترتب عليه إعفاء هؤلاء الأشخاص من أي محاكمة أو عقوبة جنائية، وعلى ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار، عند ممارسة حق العفو، شدة جسامة أعمال الاختفاء القسري المرتكبة.

هندوراس

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٤- أحوالت الحكومة، في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، معلومات عن ١٢٥ حالة لم يبت فيها بعد. واعتُبرت المعلومات غير كافية لتوضيح هذه الحالات.

الملاحظات

٦٥- يشكر الفريق العامل الحكومة على ردودها ويذكر بأنه يوضح الحالة، وفقاً لأساليب عمله، عندما يُجَدَّد مصير الأشخاص المفقودين أو مكان وجودهم بوضوح وتُحال معلومات مفصلة.

الهند

الرسائل الأخرى

٦٦- في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بعث الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة بشأن ادعاءات عن استمرار أعمال البناء في موقع مقبرة جماعية اكتشفت حديثاً، وعن العواقب المحتملة لذلك على فعالية أي تحقيقات جنائية أو تحريات في مجال الطب الشرعي وعلى الحق في معرفة الحقيقة وحق الضحايا في الإنصاف.

إندونيسيا

المعلومات المقدمة من المصادر

٦٧- قدم المصدر معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

المعلومات المقدمة من المصادر

٦٨- قدم المصدر معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٦٩- أحوالت الحكومة، في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، معلومات بشأن حالتين لم يبت فيهما بعد، وقرر الفريق العامل تطبيق قاعدة الأشهر الستة استناداً إلى هذه المعلومات.

الكويت

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧٠- بعثت الحكومة، في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، رسالة تتعلق بحالة واحدة لم يبت فيها بعد.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

المعلومات المقدمة من المصادر

٧١- قدم المصدر معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

لبنان

المعلومات المقدمة من الحكومة

٧٢- بعثت الحكومة، في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، رسالة تتعلق بعشر حالات لم يبت فيها بعد.

ملديف

النداء العاجل

٧٣- في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن الاختطاف المزعوم لصحفي يدعى السيد أحمد ريلوان عبد الله، يوم ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ في مدينة ماليه، بسبب أنشطته في مجال حقوق الإنسان على الأرجح.

الملاحظات

٧٤- يذكّر الفريق العامل الحكومة بأنه، بموجب المادة ٢ من الإعلان، لا يجوز لأي دولة أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو تتغاضى عنها.

المكسيك

الإجراء العاجل

٧٥- في يوم ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أحال الفريق العامل في إطار إجراء العمل العاجل حالة واحدة إلى الحكومة بشأن السيد خوسيه مويسيس سانشيز سيريزو، الذي زُعم أن أشخاصاً مسلحين قتل إنهم على صلة بعمدة المدينة اعتقلوه في ميدلين دي برافو، فيراكروز.

الإجراء العادي

٧٦- أحال الفريق العامل إلى الحكومة ثلاث حالات لم يبت فيها بعد بشأن:

(أ) السيد إريك أغيري بالبوينا، الذي زُعم أن مسؤولين في إحدى الوزارات اعتقلوه يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في سيوداد خواريز، تشيواوا؛

(ب) السيد خافيير باهينا أمبريز، الذي زُعم أن ضباطاً في شرطة كوكولا اختطفوه يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية نسخة من بيانات الحالة؛

(ج) السيد سلفادور ماثياس مورينو، الذي زُعم أن شرطة بلدية أباتسينغان ميتشواكان اختطفته يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

النداء العاجل

٧٧- في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن ادعاء تعرض طلاب من إيغوالا، غيريرو، للإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ذُكر أن دورية للشرطة أوقفت حافلات تقل حوالي ٨٠ طالباً من إيغوالا إلى تشيلبانسينغو، وأن هذه الحافلات تعرضت لإطلاق نار. ويُجهل حتى الآن مصير ٤٣ طالباً ومكان وجودهم.

٧٨- وفي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن ادعاء وقوع حالة احتجاج تعسفي وتعذيب وتقييد للحق في الدفاع. وقيل إن الشرطة الوزارية الاتحادية اعتقلت السيد سيدرونيو كازاروياس سالجادو يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، في تولوكا، بولاية مكسيكو، وزُعم أنه تعرض للتعذيب لعدة أيام لإجباره على التوقيع على إعلان وزاري.

رسالة طلب التدخل الفوري

٧٩- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل رسالة لطلب التدخل الفوري إلى الحكومة بشأن ما زُعم عن أعمال تخويف ضد عضو لجنة الحقيقة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الحرب القذرة في الستينات والسبعينات في ولاية غيريرو، السيد نيكوميديس غارسيا فوينتيس، وأسرته.

٨٠- وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة لطلب التدخل الفوري إلى الحكومة بشأن ما زُعم من وصم السلطات الحكومية المكسيكية لإحدى منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية التي تدعم أسر الطلاب المختفين الثلاثة والأربعين المنحدرين من إيغوالا، وتقويض شرعيتها.

نشرة صحفية

٨١- في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع آليتين أخريين من آليات الإجراءات الخاصة، نشرة صحفية حث فيها الحكومة على تركيز جهودها على العثور على الطلاب الذين اختفوا من إيغوالا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وتسليط الضوء بشكل كامل على تلك الأحداث. ودعا إلى معاقبة الجناة وحماية أسر الضحايا والأشخاص الذين يحققون في هذا الموضوع أو يدعمون جهود تحديد مصير الضحايا ومكان وجودهم.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨٢- بعثت الحكومة، في ٧ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر و٣ و٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، و٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، رسائل بشأن ١٢ حالة لم يبت فيها بعد.

٨٣- وبعثت الحكومة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، رداً على النداء العاجل المشترك المرسل في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن الاختفاء القسري لثلاثة وأربعين طالباً في إيغوالا. وضمنت الحكومة ردها معلومات عن التحقيق، والبحث عن الطلاب المختفين، وتحديد الأطراف التي يُزعم أنها مسؤولة عن هذا الاختفاء. كما يُبيّن الرد التدابير المتخذة لصالح الضحايا والمعلومات المتعلقة بالمساعدة التي قدمتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٨٤- وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بعثت الحكومة رداً على رسالة طلب التدخل الفوري، المرسلة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، بشأن ما زُعم عن أعمال التهديد والتخويف ضد أقارب السيد هيكتور رانجيل أورتيز. وبيّنت الحكومة في ردها التدابير التي اتخذتها النيابة العامة والوكالة العامة للخدمات الخاصة لسلامة وحماية الأشخاص. وأشارت الحكومة أيضاً إلى أنها تساعد أقارب السيد رانجيل أورتيز في التحقيق وتتخذ التدابير الأمنية اللازمة.

المعلومات المقدمة من المصادر

٨٥- قدمت المصادر معلومات عن ٢٤ حالة لم يبت فيها بعد.

الملاحظات

٨٦- لا يزال الفريق العامل يساوره قلق بالغ إزاء الاختفاء القسري لثلاثة وأربعين طالباً في إيغوالا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ويدعو الفريق العامل الحكومة إلى مواصلة تحقيقاتها للكشف عن مصير هؤلاء الطلاب ومكان وجودهم، ومعاقبة المسؤولين عن هذه الجريمة.

المغرب

الإجراء العادي

٨٧- أحوال الفريق العامل ١٨ حالة إلى الحكومة بشأن:

(أ) السيد حمودي محمد لحبيب بابا (نويني)، الذي اختطفه ضباط في الدرك الملكي في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ في الريب، السمارة؛

(ب) السيد حمدي إبراهيم سالم مولاي، الذي اختطفه ضباط في الجيش يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٧٥ في أمكيد؛

(ج) السيد لحبيب عبدالله محمد أمينصير، الذي اختطفه ضباط في الجيش في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ في واد درعة؛

- (د) السيد محمد سالم إمبرك علي بوهام، الذي اعتقله أفراد من الدرك في ١٠ تموز/يوليه ١٩٧٦ في السمارة؛
- (هـ) السيد لعروسي علي سالم بلة، الذي اختطفه ضباط في الجيش في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ في الشعب، قرب اجديرية؛
- (و) السيد محمد شيج محمد سالم بوجاري، الذي اختطفه ضباط من الجيش المغربي في آب/أغسطس ١٩٧٦ في لبويرات؛
- (ز) السيد بلال لحبيب بلال أحمد كيجل، الذي اختطفه رجال فرقة التدخل السريع التابعة لوزارة الداخلية في شباط/فبراير ١٩٧٦ في مدينة طانطان؛
- (ح) السيد إدريس بجباح، الذي شوهد آخر مرة يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٧٣ في السجن المركزي في القنيطرة؛
- (ط) السيد محمد شلاط، الذي اختطفه ضباط من الشرطة والدرك والقوات المسلحة الملكية يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٧٣؛
- (ي) السيد ميلود عبدلاوي، الذي اعتقله ضباط من الشرطة وأفراد من القوات المسلحة الملكية يوم ٤ آذار/مارس ١٩٧٦ في دوار ولاد موسى؛
- (ك) السيد موحا أو حدو آيت، الذي اعتقله أفراد من الدرك في آذار/مارس ١٩٧٣ في قصر السونتات؛
- (ل) السيد لحرش العدلاني، اعتقله ضباط من الشرطة وأفراد من الأمن الوطني في تموز/يوليه ١٩٧٣ في قصر السونتات؛
- (م) السيد ميمون فاقوري، الذي شوهد آخر مرة يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٧٣ في السجن المركزي في القنيطرة؛
- (ن) السيد عبد العزيز بكري، الذي اعتقلته الشرطة القضائية بأسفي يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في بدوزا، في منطقة آسفي؛
- (س) السيد عمار بن عبد الرحمن قبيصر، الذي شوهد آخر مرة يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٣ في السجن المركزي في القنيطرة؛
- (ع) السيد بوشعيب هشماوي، الذي اختطفه أفراد من الشرطة والدرك يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٧١ في الرباط؛
- (ف) السيد الحسين أوقاشيش، الذي اختطفه أفراد من الدرك والقوات المسلحة الملكية يوم ١٠ تموز/يوليه عام ١٩٧١ في الرباط؛
- (ص) السيد محمد بن قاسي، الذي اختطفه أفراد من الدرك والقوات المسلحة الملكية يوم ١٠ تموز/يوليه عام ١٩٧١ في الرباط.

نيبال

المعلومات المقدمة من الحكومة

٨٨- ردت الحكومة، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على رسالة أحييت، بالاشتراك مع أصحاب ولايات أخرى في إطار الإجراءات الخاصة، بشأن القانون النيبالي المتعلق بلجنة التحقيق في مصير الأشخاص المختفين والحقيقة والمصالحة ٢٠٧١(٢٠١٤). وذكرت الحكومة أن القانون لا يشتمل على عفو عام. بل إن قرارات العفو تعتمد على مدى خطورة الجريمة ودرجة الضلوع فيها وطبيعتها. وشددت الحكومة على أن ملاحقة المتورطين في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك اختفاء الأشخاص، تمثل أحد أهداف القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على لجنة الحقيقة والمصالحة أن تتشاور بشكل وثيق مع الضحايا للحصول على موافقتهم، قبل إصدار أي توصية بالعفو.

٨٩- وأكدت الحكومة أن اللجنة ليست بديلاً للآليات القائمة في مجال العدالة الجنائية، وأنها ستتشاور مع المحاكم أو الهيئات المعنية بشأن الحالات المعروضة عليها. وقالت إن القانون لا يقضي بتحويل جميع القضايا الراهنة المرتبطة بالنزاع إلى خارج عملية العدالة الجنائية، وقد يسهل المصالحة إذا توافقت الضحية والجاني بملء إرادتهما. وشددت الحكومة على أن القانون يضمن استقلال اللجنة هيكلية ووظيفياً، ونزاهتها وإدارتها الذاتية.

الملاحظات

٩٠- يشكر الفريق العامل الحكومة على ردها ويرحب بقرار المحكمة العليا المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥ بتعديل الحكم الوارد في قانون العدالة الانتقالية الذي حول لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق في مصير الأشخاص المختفين السلطة التقديرية للتوصية بالعفو وترك قرار مقاضاة مرتكبي الجرائم ذات الطبيعة الخطيرة من عدمها لوزارة السلام وإعادة الإعمار.

عُمان

الإجراء العاجل

٩١- في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، في إطار إجراء العمل العاجل، حالة واحدة إلى الحكومة بشأن السيد سعيد علي سعيد جداد، الذي زُعم أن شرطة عُمان السلطانية وأفراداً من قوات الأمن الداخلي اعتقلته في عوقد الشمالية في صلالة.

النداء العاجل

٩٢- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً مشتركاً بشأن الحالة نفسها.

المعلومات المقدمة من الحكومة

٩٣- بعثت الحكومة، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، رسالة بشأن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

المعلومات المقدمة من المصادر

٩٤- قدم مصدرٌ معلومات عن حالة أُحيلت في إطار إجراء العمل العاجل في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

التوضيح

٩٥- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالة أُحيلت في إطار إجراء العمل العاجل يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

باكستان

الإجراء العاجل

٩٦- أحال الفريق العامل ٣٥ حالة إلى الحكومة في إطار إجراء العمل العاجل:

(أ) في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، حالات السادة عقيل عباس غلام عباس، ونوشاد خان شابير أحمد، وكاشف مجيد مجيد الله، ورشيد خان عتيق أحمد خان، وشاناوز شوكت خان، ومحمد طارق عبد الخالق، وكاشف خان سعيد أحمد خان، ومحمد سعيد خان محمد زكريا رنا، الذين زُعم أن أفراداً من قوات أمن الحدود اختطفوهم مساء يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من مكاتب الحركة القومية المتحدة في كراتشي.

(ب) في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حالات السادة محمد سهيل محمد شيزاد، وفاروق مصري خان، ومحمد ربحان محمد هارون، ومحمد رشيد علي برج علي، وتنوير أحمد سمير أحمد، وأكبر حسين اسكندر شاه، الذين زُعم أن أفراداً من قوات أمن الحدود الباكستانية في السند اختطفوهم من كراتشي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛

(ج) في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حالات السادة عبد السلام عرفان، وأبرار أحمد، وسيد عاشق إلهي، ومحمد فهد الدين، الذين زُعم أن أفراداً من قوات أمن الحدود الباكستانية في السند اختطفوهم من كراتشي يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛

(د) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، حالات السادة محمد ربحان أكرم، ربحان أحمد القرشي، وكامران شاه، ومحمد ساجد، وسهيل أحمد، الذين أُفيد بأنهم اختطفوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في كراتشي؛

(هـ) في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حالات السادة أليف خان، وفيصل خورشيد، وسيد فرار علام، ومحمد منصور، ومحمد سلمان، وعثمان القرشي، الذين زُعم أن أفراداً من قوات أمن الحدود الباكستانية في السند اختطفوهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في كراتشي؛

(و) في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حالة السيد سهيل أحمد، الذي زُعم أن رجالاً مسلحين اختطفوه في كراتشي؛

(ز) في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حالات السادة ميرزا زيشان بيك، ومحمد يوسف رحمة الله، وجمعة خان ميمون غول محمد، ورئيس خان جلال خان، وشيزاد خان منير خان، وسيد طاهر علي سيد بركات علي، الذين زُعم أن أفراداً من قوات حرس الحدود الباكستانية في السند اختطفوهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في كراتشي.

الإجراء العادي

٩٧- أحال الفريق العامل ثلاث حالات إلى الحكومة، تتعلق بكل من:

(أ) السيد أرشاد أرشاد، الذي أفيد بأن أفراداً من قوات حرس الحدود الباكستانية في السند اعتقلوه برفقة شخصين آخرين على علاقة به في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٣؛

(ب) محمد قذافي، الذي زُعم أن قوات أمنية تضم أفراد شرطة بالزي المدني وأفراداً من وكالة محابرات أمن الدولة وقوات فيلق الحدود اعتقلوه على طريق كيالي نيشاري كمبراني في كويتا، بلوشستان، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

(ج) علي صُهيّب، الذي زُعم أن أفراداً من قوات حرس الحدود الباكستانية في السند اختطفوه في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في كانتري هايتس، كلزار هجري، سكيم ٣٣، كراتشي.

الادعاء العام

٩٨- في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٥، أحال الفريق العامل معلومات وردت من مصادر موثوقة تتعلق بالعقبات التي اعترضت تنفيذ الإعلان في بلوشستان.

٩٩- وأفيد بأن عائلات الأشخاص المختفين تعرضت في كثير من الأحيان لمضايقات من أجهزة الدولة التي يُزعم أنها مسؤولة عن حالات الاختفاء. وتلقت بعض الأسر وعوداً من الجناة بأن الأشخاص المختفين سيُفرج عنهم إذا التزمت الصمت. وذكرت المصادر أن الأسر تلقت في كثير من الأحيان تحذيرات من مغبة الاتصال بأية محكمة أو وسيلة إعلام أو منظمة من منظمات حقوق الإنسان. وقد تعرض عدد من أسر المختفين التي تجاهلت التهديدات وأبلغت عن الحالات لأعمال انتقامية. وفي بعض الحالات، تعرض أقاربهم المختفون للتعذيب أو القتل أثناء الاحتجاز. وفي حالات أخرى، تعرض أفراد الأسر الذين أبلغوا عن حالة من حالات الاختفاء القسري أنفسهم للخطف والتعذيب والقتل على أيدي الجناة الذين يُزعم ارتكابهم لأعمال الاختطاف الأولى.

١٠٠- وُزعم أن السيد جليل ريكي الذي سُجلت حالته لدى الفريق العامل (الحالة رقم ١٠٠٠٢٨٧٩) قُتل أثناء احتجازه على يد موظفي جهاز الاستخبارات، ويبدو أن ذلك كان نتيجة الحملة النشطة التي قامت بها أسرته للكشف عن مصيره. وزعمت المصادر أيضاً أن شخصين من أسر المفقودين قُتلا أثناء احتجازهما لدى الدولة بسبب دورهما الفاعل في جمعية لأسر الأشخاص المختفين. وقيل إن أشخاصاً يعملون لدى جمعيات أسر المختفين في بلوشستان تلقوا أيضاً تهديدات من أجهزة الدولة بعد تواصلهم مع الفريق العامل خلال الزيارة التي قام بها إلى باكستان عام ٢٠١٢. وُزعم أن أحد أفراد أسرة الشخص الذي نظم حملة للمطالبة بالإفراج عن الأشخاص المختفين في بلوشستان اعتُقل وتعرض للتعذيب على أيدي رجال المخابرات كشكل من أشكال الانتقام.

١٠١- وأفادت المصادر أيضاً بأن أفراد الأسر الذين واطبوا على متابعة حالات الاختفاء القسري وأعضاء المنظمات غير الحكومية الذين يُعنون بها يتعرضون للملاحقة القضائية أمام المحاكم بتهم ملفقة كشكل من أشكال الانتقام. وقد تعرض بعض المحامين الذين يعالجون قضايا الاختفاء القسري لأشكال من المضايقة شملت الاختفاء القسري.

١٠٢- وُزعم أن المحكمة العليا في باكستان أمرت بالإفراج عن بضعة مختفين كانوا قيد الاحتجاز. وفي العديد من الحالات، عُثر على المختفين قتلى، رغم أن المحاكم أصدرت مراراً أحكاماً بالإفراج عنهم. وأشارت المصادر على سبيل المثال، إلى العثور على جثة السيد محمد خان المري (القضية رقم ١٠٠٠٣١٢٠) وجثة شخص آخر في كويتا رغم صدور أحكام بالإفراج عنهما من المحكمة العليا في باكستان. بل إن ثمة حالات عُثر فيها على جثث لأشخاص مختفين تحمل آثار التعذيب في الشارع، بينما كان القضاء ينظر في قضاياهم. وكثيراً ما تزامنت جلسات المحكمة العليا المخصصة للنظر في قضايا الاختفاء القسري مع العثور على جثث الأشخاص المختفين بحسب المزاعم. وقد ناشدت أسرة أحد المختفين رئيس القضاة في المحكمة العليا خلال جلسة استماع عدم إصدار حكم بالإفراج عنه خشية الانتقام منه.

١٠٣- وأُبلغ عن العثور على مقابر جماعية ورفات بشرية في توتاك (خوزدار). وادعت المصادر أن الرفات التي عُثر عليها في المقابر الجماعية تعود لضحايا من بلوشستان كانت قوات الأمن الباكستانية قد اختطفتهم. وتعرف أقارب الضحايا على جثثين وادعوا أن فيلق الحدود اختطفهما يومي ٣٠ آب/أغسطس و٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على التوالي. وكانت عملية التعرف على الجثث معقدة بسبب تحللها. ودُكر علاوة على ذلك أن بعض الجثث أحرقت بالحمض.

١٠٤- وطلبت المحكمة العليا إلى حكومة إقليم بلوشستان إجراء اختبارات الحمض النووي للتعرف على الجثث التي عُثر عليها في المقابر الجماعية. لكن لم يُتخذ أي إجراء بهذا الصدد بحسب المزاعم. وفي غضون ذلك، منعت قوات الأمن الباكستانية الوصول إلى مكان هذه المقابر. وتدفع المصادر بأنه لم يسمح حتى الآن لأي هيئة مستقلة بمعاينة أماكن هذه المقابر. وأعرب عن القلق أيضاً من احتمال العبث بالأدلة أو إزالتها.

١٠٥- وذكرت المصادر أن الحكومة الاتحادية أمرت حكومة إقليم بلوشستان بتشكيل لجنة قضائية تتمتع بصلاحيات المحاكم المدنية للتحقيق في موضوع المقابر الجماعية في منطقة خوزدار. وشُكلت اللجنة برئاسة قاضٍ من المحكمة العليا في بلوشستان. وأعرب عن شواغل أخرى بشأن مدى حياد أعضاء اللجنة ومصداقية إجراءاتها وأحكامها.

١٠٦- وذكّر أن أسر الأشخاص المختفين تواجه مشاكل في تسجيل تقارير الإبلاغ الأولى عن الأشخاص المختفين لدى الشرطة. وفي عام ٢٠١٠، أكدت المحكمة العليا ضرورة تسجيل هذه التقارير لدى مراكز الشرطة المعنية. وفور صدور أمر المحكمة، سُجل عدد من تقارير الإبلاغ الأولى. لكن أفراد أسر المختفين بدأوا يواجهون من جديد صعوبات في تسجيل تقارير الإبلاغ الأولى بعد مرور بعض الوقت.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٠٧- قدمت المصادر معلومات عن ست حالات لم يبت فيها بعد.

التوضيح

١٠٨- استناداً إلى المعلومات المقدمة من المصدر، قرر الفريق العامل توضيح خمس قضايا.

الملاحظات

١٠٩- يعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء إحالة ما مجموعه ٣٥ حالة إلى الحكومة في إطار إجراء العمل العاجل بين دورتيه ١٠٤ و ١٠٥، لا سيما أن معظم تلك الحالات تتعلق بأعضاء من الحركة القومية المتحدة، ما يدل على وجود نمط من الاستهداف المحدد. ويذكّر الفريق العامل الحكومة بأنه، وفقاً للمادة ٢ من الإعلان، لا يجوز لأي دولة أن تمارس أعمال الاختفاء القسري أو أن تسمح بها أو تتغاضى عنها. وعلاوة على ذلك، يذكّر الفريق العامل بالمادة ٧ التي تنص على أنه لا يجوز اتخاذ أي ظروف، مهما كانت، ذريعة لتبرير أعمال الاختفاء القسري؛ وبالمادة ١٠ التي تنص على أن توضع فوراً معلومات دقيقة عن احتجاز الأشخاص ومكان أو أمكنة احتجازهم، بما في ذلك حركة نقلهم من مكان إلى آخر، في متناول أفراد أسرهم أو محاميهم أو أي شخص آخر له مصلحة مشروعة في الإحاطة بهذه المعلومات.

١١٠- و علاوة على ذلك، يعرب الفريق العامل عن أسفه لعدم تلقيه أي رد من الحكومة بشأن الحالات التي أحيلت إليها مؤخراً.

باراغواي

المعلومات المقدمة من الحكومة

١١١- في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ردت الحكومة على ادعاء عام مرسل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ بشأن العثور على ٢٧ مجموعة من رفات ضحايا الاختفاء القسري في

أماكن حكومية. وذكرت الحكومة في ردها أن ٢٩ مجموعة من الرفات عشر عليها في مناطق مختلفة من البلد، وأنها نقلت إلى مختبر الطب الشرعي التابع للنيابة العامة لأخذ عينات من الحمض النووي.

١١٢- وأفادت الحكومة بأن التحقيق جار بشأن أكثر من خمسين حالة من حالات الاختفاء القسري، وأن هذه التحقيقات أفضت إلى إدانة ضباط في الشرطة. وتتولى وحدة خاصة معنية بالجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان، تابعة للنيابة العامة، مسؤولية التحقيق في حالات الاختفاء القسري.

١١٣- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أنشئت هيئة معنية بحقوق الإنسان تتولى تحليل المعلومات التي تقدمها لجنة الحقيقة والعدالة التابعة لأمين المظالم، وهو ما أدى إلى فتح التحقيقات المذكورة أعلاه.

١١٤- وأفيد بأنه في عام ٢٠٠٦، أخذت ٦٧ عينة من الحمض النووي من أقارب أشخاص مختفين وأودعت لدى إدارة الحقيقة والعدالة والجبر في انتظار إنشاء قاعدة بيانات جينية وطنية. وأفادت الحكومة أيضاً بأنها ستستعين بفريق أرجنتيني للأثرولوجيا الجنائية للبدء في عملية تحديد الهوية.

١١٥- وتوجد حالياً ٢٩ مجموعة من الرفات، من بينها مجموعتان عشر عليهما في أعمال التنقيب التي جرت في نيو كانيي في منطقة تافاي بمقاطعة كاثابا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وتجري عمليات التنقيب بقيادة فريق وطني أنشئ للبحث عن الأشخاص الذين احتجزوا أو اختفوا خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٨٩ وتحديد هوياتهم.

الفلبين

المعلومات المقدمة من المصادر

١١٦- قدمت المصادر معلومات عن حالتين لم يبت فيهما بعد.

الاتحاد الروسي

الإجراء العادي

١١٧- أحال الفريق العامل خمس حالات إلى الحكومة بشأن:

(أ) السيد إلياس ماغوميدوفيتش أكيف، الذي زُعم أن رجالاً مسلحين مجهولين يرتدون الزي العسكري اختطفوه يوم في مدينة أرغون في الشيشان يوم ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

(ب) السيد بيسلان ماغوميدوفيتش دولتسايف، الذي زُعم أن الجيش اعتقله يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥ في غروزني، في الشيشان؛

(ج) سليم خان موزايف، الذي زُعم أن الجيش الروسي اختطفه في مدينة أرغون في الشيشان يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣؛

(د) إسماعيل خالدوفيتش سلاخانوف، الذي زُعم أن مجهولين يحملون أسلحة أوتوماتيكية اختطفوه في غروزني في الشيشان يوم ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩؛

(هـ) ألفي يوسوبوف، الذي زُعم أن القوات الاتحادية اختطفته في غروزني في الشيشان يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

رسالة طلب التدخل الفوري

١١٨- في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة لطلب التدخل الفوري إلى الحكومة تتعلق بمزاعم عن إحراق متعمد لمقر المجموعة المتنقلة المشتركة، وهي منظمة تعنى بحقوق الإنسان؛ وعن تخويف ومضايقة السادة إيغور كاليابين، وسيرغي باينيتس وديميتري ديميتريف، وهم محامون يعملون في مجال حقوق الإنسان؛ وعن الاعتقال التعسفي لكل من السيد سيرجي باينيتس والسيد ديميتري ديميتريف.

رواندا

الإجراء العادي

١١٩- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة بشأن السيد أوليفيه مانيريهو، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ٩ شباط/فبراير ٢٠١٤ في كيغالي، منطقة نياروجنجي.

النداء العاجل

١٢٠- في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن مزاعم عن مشاهدة ما يصل إلى ٤٠ جثة تطفو على سطح بحيرة رويرو ونهر كاجيرا الذي يتدفق من رواندا، وذلك منذ منتصف تموز/يوليه ٢٠١٤. وأُرسل نداء عاجل مماثل إلى حكومة بوروندي.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢١- في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ردت الحكومة على نداء عاجل مرسل في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وذكرت الحكومة في ردها أنها على لم تكن على علم بالمعلومات الواردة في الرسالة وأنها علمت بما عن طريق وسائل الإعلام. وذكرت الحكومة أنها طلبت إلى حكومة بوروندي التعاون والمشاركة معها في التحقيق.

المملكة العربية السعودية

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٢- قدم مصدر معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

التوضيح

١٢٣- استناداً إلى المعلومات الواردة من المصدر، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة.

إسبانيا

المعلومات المقدمة من المصادر

١٢٤- قدم مصدرٌ معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

الرسائل الأخرى

١٢٥- في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة تتعلق بمزاعم عن احتمال إغلاق مختبر في بونفيرادا بسبب نقص التمويل، وهو مختبر يستعان بخدماته في إخراج رفات الضحايا التي يعثر عليها في مقابر جماعية تعود إلى فترة الحرب الأهلية.

سري لانكا

الإجراء العادي

١٢٦- أحال الفريق العامل عشر حالات إلى الحكومة بشأن:

(أ) السيد مادوشكا هاريس دي سيلفا، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في أنورادابورا بالإقليم الشمالي الأوسط؛ ويُزعم أن الشرطة هي المسؤولة عن اختفائه؛

(ب) السيد جياشاندران شيفاسورامانيام، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، عندما سلم نفسه للجيش السريلانكي في فادوفاغال، في الإقليم الشمالي، بحسب المعلومات؛

(ج) السيد نيمالان جياكومار، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في واليونام، بمنطقة مولاتيفو، في الإقليم الشمالي؛ وذُكر أن الجيش السريلانكي مسؤول عن اختفائه؛

(د) السيدة جيرومي كاشيبيلاي، التي زُعم أنها شوهدت آخر مرة يوم ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، في واني، بالإقليم الشمالي، عندما سلمت نفسها إلى الجيش السريلانكي بحسب المعلومات؛

(هـ) السيدة ناليني ماهالينغام، التي زُعم أنها شوهدت آخر مرة يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ في قرية أوداياركاتو بالإقليم الشمالي؛ ويزعم أن الجيش السريلانكي مسؤول عن اختفائها؛

(و) السيد ساسيكومار مانكام، الذي أُفيد بأنه شوهد آخر مرة يوم ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٩ في منطقة مولايتيفو، بالإقليم الشمالي، وهي منطقة كانت تخضع آنذاك لسيطرة الجيش السريلانكي؛

(ز) السيدة نيشانثيني مهنداسكاندي، التي زُعم أنها شوهدت آخر مرة يوم ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، في ماموناي بالإقليم الشمالي؛ ويزعم أن الجيش السريلانكي مسؤول عن اختفائها؛

(ح) السيد شيفاكومار موروغيسو، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩ في منطقة ماثالان الخاضعة لسيطرة الجيش؛

(ط) السيد ساشيثاناثام، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ في سيفان نغار، بمنطقة مولايتيفو في الإقليم الشمالي؛ ويُزعم أن الجيش السريلانكي مسؤول عن اختفائه؛

(ي) السيد بالاشاندران سوپرامانيام، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في منطقة مولايتيفو بالإقليم الشمالي؛ ويزعم أن الجيش السريلانكي مسؤول عن اختفائه.

رسالة طلب التدخل الفوري

١٢٧- في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة لطلب التدخل الفوري بشأن ما يزعم عن اختطاف وتخويف ومضايقة السيدة رانكوتجي ماوري إينوكا كوماري جاياسينا منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عقب ما قامت به من إجراءات وتحريات لتحديد مصير زوجها المختفي ومكان وجوده.

١٢٨- وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع آلية أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، رسالة لطلب التدخل الفوري بشأن ما يزعم عن تهديدات وأعمال تخويف ومضايقة بحق السيد بريزو فرناندو والسيد براسانغا فرناندو منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ انتقاماً منهما لتعاونهما مع منظمة أسر المختفين غير الحكومية السريلانكية، بشأن حالات الاختفاء القسري واستجلاء الحقيقة وإقامة العدالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٢٩- في ١١ أيلول/سبتمبر و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رسائل بشأن ٢١٧ حالة لم يبت فيها بعد.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٣٠- قدم مصدر معلومات عن حالتين لم يبت فيهما بعد.

التوضيح

١٣١- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحد لم يُتَّهَم فيها بعد عقب انتهاء المدة التي تحددها قاعدة الأشهر الستة (انظر الفقرة ١٥٦ من الوثيقة A/HRC/WGEID/103/1).

الملاحظات

١٣٢- يرحب الفريق العامل بإشارة الحكومة إلى الزيارة، ويعرب عن تطلعه إلى زيارة البلد في الأشهر المقبلة.

السودان

النداء العاجل

١٣٣- في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع خمس آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن مزاعم عن اعتقال الدكتور أمين مكّي مدني، وهو أحد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين السياسيين ورئيس كونفيدرالية منظمات المجتمع المدني في السودان، والسيد فاروق أبو عيسى، رئيس قوى الإجماع الوطني، واحتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي، وذلك في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٣٤- في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أرسلت الحكومة رداً على نداء عاجل مشترك مرسل في ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن مزاعم عن اعتقال السيد محمد صلاح محمد عبد الرحمن واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي وتخويف أسرته والاعتداء على أحد أفرادها. وذكرت الحكومة أن المعلومات المقدمة لم تكن كافية لتحديد هوية الضحية.

الجمهورية العربية السورية

الإجراء العادي

١٣٥- أحال الفريق العامل ١٣ حالة إلى الحكومة بشأن:

(أ) السيد أحمد الشعار، الذي زُعم أن ضباطاً يرتدون الزي العسكري من الشبيحة التابعين لهلال الأسد، وهي ميليشيا موالية للحكومة، اعتقلوه يوم ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، في اللاذقية.

(ب) السيد عبد الرحمن الحمراوي، الذي زُعم أن قوات الأمن العسكري اعتقلته يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في حمص؛

- (ج) السيد ديبو الخليف، الذي زُعم أن قوات الأمن السياسي اعتقلته يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في حلب؛
- (د) السيد علاء شرقية والسيد سبيع شرقية، اللذان زُعم أن قوات الأمن السياسي اعتقلتهما يوم ٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ في حمص؛
- (هـ) السيد سعد بلوات، الذي زُعم أن دورية تابعة للمخابرات الجوية اعتقلته يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ في حماه؛
- (و) السيد جميل النجار، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ في سيارة تابعة لقوات حكومية في دمشق؛
- (ز) السيد خالد عودة، الذي زُعم أن قوات الأمن العسكري اعتقلته يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في حمص؛
- (ح) السيد خالد رومو، الذي زُعم أن أفراداً من جهاز المخابرات السوري اعتقلوه يوم ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٣ في حمص؛
- (ط) السيد محمد عمر أيوبي، الذي زُعم أن أفراداً من قوات الأمن وجهاز المخابرات السياسية اعتقلوه يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في دمشق؛
- (ي) السيدة قمر عوض، التي زُعم أنها شوهدت آخر مرة يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في فرع المخابرات الجوية في المزة، دمشق؛
- (ك) السيد محمد رامي منلا، وهو سوري زُعم أن المخابرات الجوية اعتقلته في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٣ على حاجز حسياء في محافظة حمص؛
- (ل) السيد خلدون طابوشه، الذي زُعم أن ضباطاً من فرع أمن الدولة اعتقلوه يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣ في اللاذقية.

المعلومات المقدمة من الحكومة

- ١٣٦- في ١٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، أرسلت الحكومة معلومات بشأن ١٩ حالة لم يبت فيها بعد.
- توضيح يستند إلى المعلومات المقدمة من المصادر
- ١٣٧- قدمت المصادر معلومات عن خمس حالات لم يبت فيها بعد. وقرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة نتيجة لذلك.

النداء العاجل

- ١٣٨- في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بمزاعم عن الاعتقال التعسفي

لسوريين من المدافعين عن حقوق الإنسان واحتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وهما السيد جديع عبد الله نوفل والسيد عمر الشعار، انتقاماً منهما لتعاونهما مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

طاجيكستان

المعلومات المقدمة من المصادر

١٣٩- قدم مصدر معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

تايلند

الإجراء العادي

١٤٠- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة، بشأن السيد عبد الرحيم عبد الحكيم، الذي زُعم أنه اعتقل عند نقطة تفتيش عسكرية خارج منطقة سو - نغاي كولوك.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤١- أحالت الحكومة، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٤٢- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يبت فيها بعد.

تونس

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٤٣- أرسلت الحكومة، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، معلومات بشأن حالتين لم يبت فيهما بعد.

تركيا

التوضيح

١٤٤- على أساس المعلومات التي قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة لم يبت فيها بعد عقب انتهاء المدة التي تحددها قاعدة الأشهر الستة (انظر الفقرة ١٧٧ من الوثيقة (A/HRC/WGEID/103/1)

النداء العاجل

١٤٥- في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن مزاعم عن الاعتقال التعسفي لمواطن ليبي يدعى عبد الباسط عزوز واحتجازه واختفائه وتعرضه لخطر الإعادة القسرية. ودُكر أن السلطات التركية اعتقلته في يالوفا ونقلته إلى مركز احتجاز للمهاجرين غير الشرعيين في إقليم كوجايلي.

أوكرانيا

الإجراء العادي

١٤٦- أحال الفريق العامل حالة واحدة إلى الحكومة تتعلق بالسيد بيلين رومان ألكسندروفيتش، الذي زُعم أن كتيبة أيدر للدفاع عن الأراضي الإقليمية الموالية لكيف اعتقلته يوم ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ في مدينة شاستيا، لوهانسك.

النداء العاجل

١٤٧- في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن الاعتقال التعسفي والاختفاء المزعومين للسيد الكسندر مينتشينوك في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤ على يد كتيبة أيدر للدفاع عن الأراضي الإقليمية على الطريق بين ليسيستانسك وخاركيف.

الإمارات العربية المتحدة

الإجراء العاجل

١٤٨- أحال الفريق العامل في إطار إجراء العمل العاجل خمس حالات إلى الحكومة:

(أ) في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، حالة السيد عامر الشوّاء، الذي شوهد آخر مرة يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في مطار دبي؛ ويُزعم أن رجال جهاز أمن الدولة مسؤولون عن اختفائه. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة تركيا أيضاً نسخة من بيانات الحالة؛

(ب) في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حالة السيد مصعب أحمد عبد العزيز محمد رمضان، الذي زُعم أنه شوهد آخر مرة يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في عين شمس في القاهرة، مصر؛ ويُزعم أن الأجهزة الأمنية في الإمارات العربية المتحدة مسؤولة عن اختفائه. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة مصر نسخة من بيانات الحالة.

(ج) في ٢ آذار/مارس ٢٠١٥، حالة السيدة أسماء خليفة السويدي والسيدة البازية خليفة السويدي والسيدة مريم خليفة السويدي، اللاتي زُعم أن قوات الأمن في أبوظبي استدعتهم يوم ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥.

الإجراء العادي

١٤٩- أحال الفريق العامل حالتين إلى الحكومة بشأن السيد يوسف عبد الغني علي الملا والسيد حمد علي محمد علي الحمادي، اللذين زُعم أن شرطة الإمارات العربية المتحدة اعتقلتهما يوم الجمعة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤ لدى عبورهما الحدود إلى الإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة قطر أيضاً نسخة من بيانات الحالة.

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٥٠- في ١٤ آب/أغسطس و٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، أحالت الحكومة معلومات بشأن ١٠ حالات لم يُبت فيها بعد. وبناء على المعلومات التي قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل في دورته ١٠٥ تطبيق قاعدة الأشهر الستة على أربع حالات. واعتُبرت المعلومات المقدمة بشأن الحالات الست الأخرى غير كافية للتوصل إلى توضيح.

المعلومات المقدمة من المصادر

١٥١- قدمت المصادر معلومات عن حالتين لم يبت فيهما بعد.

التوضيح

١٥٢- في ضوء المعلومات التي قدمتها المصادر، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة أحيلت في إطار إجراء العمل العاجل في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

النداء العاجل

١٥٣- في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع ثلاث آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن مزاعم الاعتقال التعسفي للسيد يوسف عبد الصمد عبد الغني الملا والسيد حمد علي محمد الحمادي واحتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي واحتفائهما القسري في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وزُعم أن شرطة الإمارات العربية المتحدة اعتقلتهما عند معبر الغويفات الحدودي. ووفقاً لأساليب عمل الفريق العامل، تلقت حكومة قطر نسخة من بيانات الحالة.

١٥٤- وفي ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥، أحال الفريق العامل، بالاشتراك مع أربع آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نداء عاجلاً إلى الحكومة بشأن مزاعم الاعتقال التعسفي للسيدة أسماء خليفة السويدي والسيدة مريم خليفة السويدي والسيدة اليازية خليفة السويدي واحتجازهن بمعزل عن العالم الخارجي واحتفائهن القسري في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، وهو أمر قد يكون له علاقة بأنشطتهن في الدفاع عن أحيهن الذي سُجن على إثر محاكمة زعم أنها لم تكن عادلة.

الولايات المتحدة الأمريكية

نشرة صحفية ورسالة مفتوحة

١٥٥- في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أصدر الفريق العامل، بالاشتراك مع ست آليات أخرى من آليات الإجراءات الخاصة، نشرة صحفية ورسالة مفتوحة حث فيهما الرئيس على تأييد نشر أكبر قدر ممكن من مضمون التقرير المتعلق بممارسات الاستجواب المتبعة في وكالة المخابرات المركزية والذي أعدته لجنة مجلس الشيوخ المختارة المعنية بالمخابرات، وهو تقرير من شأنه أن يمكن الضحايا وعامة الجمهور من فهم الحقائق على أكمل وجه.

أوروغواي

المعلومات المقدمة من المصادر

١٥٦- قدمت المصادر معلومات عن حالة واحدة لم يُت فيها بعد.

التوضيح

١٥٧- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الحكومة، قرر الفريق العامل توضيح حالة واحدة.

أوزبكستان

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٥٨- أحالت الحكومة، في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، معلومات بشأن سبع حالات لم يبت فيها بعد.

اليمن

المعلومات المقدمة من الحكومة

١٥٩- أحالت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، معلومات بشأن حالة واحدة لم يُت فيها كانت قد تلقت نسخة من بياناتها، وفقاً لأساليب عمل الفريق العامل.

Annex I

[English only]

Response from the Government of Bahrain to the general allegation from the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances

1. Abdulla Jaffar Abdulla (case No. 07201403579)

He was arrested on 11 March 2014 in flagrante delicto while participating with others in acts of disorderly conduct and vandalism in the area of Nuwaidrat. He was interrogated by the Department of Public Prosecution on the day of his arrest in the presence of his lawyer, Ms. Fatima Al-Qasas. The Department charged him with participation in an unlawful public gathering, disruption of public order, wilful destruction of property and possession of incendiary devices, and ordered his remand in custody pending further investigation.

The case was referred to the Lower Criminal Court where the defendant appeared accompanied by his lawyer. On 23 June 2014, the Court decided to release the defendant on bail of 100 Bahraini dinars (BD). The case is still before the Court and is due to be heard on 7 January 2015.

2. Redha Mirza Ahmed Mushaima and Sami Mirza Ahmed Mushaima (case No. 07201403620)

The two were arrested on 6 March 2014 pursuant to a warrant issued by the Department of Public Prosecution. Evidence indicated that they and others had planted and detonated a bomb which killed a police officer and two patrolmen and injured others. They were interrogated by the Department of Public Prosecution on the day of their arrest. The Department charged them with joining a terrorist organization in full knowledge of its objectives, participating with others in the premeditated homicide of police officers and the attempted homicide of others, carrying out a terrorist bombing, procuring, possessing and manufacturing explosive devices in order to disrupt public order and endanger lives and property, and ordered their remand in custody pending further investigation.

The accused, along with others, were sent for trial and appeared in court accompanied by their lawyer, Mr. Abdel Jaleel Alaradi. The case is still before the court and its hearing has been adjourned until 17 November 2014.

3. Ahmed Mohamed Saleh al-Arab (case No. 07201407880)

He was arrested on 9 January 2014 after inquiries revealed his involvement with others in the commission of terrorist acts. He was brought before the Department of Public Prosecution where he was interrogated on 12 January 2014 and charged with a number of offences including: membership of a terrorist group, procurement and possession of arms and ammunition, manufacturing and possessing explosive devices without a permit in order to perpetrate terrorist acts, importing arms without a permit and helping wanted persons to escape. The Department ordered his remand in custody pending further investigation and the case was referred to the High Criminal Court where its hearing was adjourned until 13 November 2014.

4. Muneer Sayed Habib Saeed Nasir (case No. 07201309245)

He was arrested on 30 May 2014 pursuant to a warrant issued by the Department of Public Prosecution after evidence indicated that he and others had formed a terrorist organization. He was interrogated by the Department, which ordered his remand in custody pending further investigation.

He was sent for trial before the competent court, which sentenced him to 10 years' imprisonment. The defendant lodged an appeal against the sentence which is due to be heard on 23 November 2014.

5. Ebrahim Ahmed Redha Al-Meqdad and Jihad Sadeq Abdullah (case No. 2012/104566)

Ebrahim Al-Meqdad was arrested on 23 July 2012 and Jihad Sadeq on 25 July 2012 pursuant to a warrant issued by the Department of Public Prosecution.

The Department charged them and others with the attempted premeditated homicide, by lying in wait, of police officers in an incident that took place on 23 July 2012. According to the charges, they deliberately set fire to police vehicles with the intention of killing the occupants. Pursuing their plan, they then ambushed two on-duty police officers, throwing incendiary devices at them and at an armoured police vehicle in which they had taken refuge. Their intention was to burn the vehicle and its occupants and only the intervention of a police backup unit prevented them from perpetrating that crime. At the same time, these accused and other unknown persons used force against police officers with the intention of wrongfully preventing them from performing their duty. They started fires on the public thoroughfare, thereby endangering persons and property, and procured and possessed incendiary devices (Molotov cocktails) with the intention of using them to endanger life and public and private property. They also participated in an unlawful public gathering with a view to committing unlawful acts. All these acts were perpetrated in pursuit of a terrorist objective and a criminal conspiracy to disrupt public order and endanger lives and property.

The two accused were interrogated by the Department of Public Prosecution on 25 July 2012. The case was sent for trial before the High Criminal Court which, on 4 April 2013 in the presence of the accused, sentenced them to 10 years' imprisonment on the charges brought against them. They and other convicted persons lodged appeals against their sentences. The Court of Appeal considered the appeals and, on 29 September 2013, ruled that they were admissible in form but not in substance and upheld the original sentences. The two convicted persons then appealed against that ruling before the Court of Cassation which, on 20 October 2014, ruled that their appeals were admissible in form but not in substance.

6. Maher Abbas Ahmed Youssef Al-Khabbaz (case No. 201392377)

He was arrested on 19 February 2013 pursuant to a warrant issued by the Department of Public Prosecution after evidence indicated that he and others were involved in an attack on a police post in which one of its personnel was killed. On 21 February 2013, he was interrogated by the Department of Public Prosecution, which charged him with the premeditated homicide and attempted homicide of police officers and with the procurement and possession of incendiary devices and a shotgun without a permit and for the purpose of achieving a terrorist objective, and ordered his remand in custody pending further investigation.

The case was heard before the High Criminal Court which, on 19 February 2014, sentenced the defendant to death. He appealed against the sentence but the appeal was

rejected by the High Court of Appeal, which upheld the original sentence. A further appeal was lodged before the Court of Cassation but no ruling has yet been issued thereon.

7. Taleb Ali Mohammed (case No. 07201300177)

He was arrested on 14 November 2012 on charges of establishing, in association with others, a terrorist group and procuring and possessing explosives without a permit in order to achieve a terrorist objective. The case was referred to the High Criminal Court, which sentenced him to 15 years' imprisonment. He lodged an appeal before the High Court of Appeal but it was rejected. He has also been convicted in other cases.

8. Ebrahim Abdulla al-Sharqui (case No. 07201300177)

He was charged in the aforementioned case with membership of a terrorist group and procurement and possession of explosives without a permit in order to achieve a terrorist objective. The case was referred to the High Criminal Court, which sentenced him to 10 years' imprisonment. He lodged an appeal before the High Court of Appeal but it was rejected. He has also been convicted in other cases.

9. Sadeq Jaffar Ali Al-Asfoor (case No. 07201407880)

He was arrested on 8 January 2014 during an ambush set up by the police to intercept a delivery of arms and explosives. He was interrogated by the Department of Public Prosecution on 14 January 2014. The interrogation took place in hospital because he had been injured by gunfire while resisting arrest during the police operation.

He was charged with possessing firearms. The Department ordered that his remand in custody pending further investigation and his examination by a forensic physician.

The Department of Public Prosecution also notified the special investigation unit, which is conducting thorough investigations into the circumstances of the defendant's gunshot injuries in order to determine responsibilities.

10. Ahmed Abdulla Ebrahim (case No. 07201307137)

The Department of Public Prosecution charged him and others with the procurement and possession of incendiary devices (Molotov cocktails) in order to use them to endanger life and property and with participation in an unauthorized public gathering with a view to committing unlawful acts. He was sent for trial before the High Criminal Court, which sentenced him to 10 years' imprisonment. He appealed against the sentence and his appeal is still being examined before the Court of Appeal. He has also been convicted in other cases.

11. Salah Abbas Habib

On 21 April 2012, the body of Salah Abbas Habib, showing signs of shotgun wounds, was found on the roof of a dwelling in the Shakhoura neighbourhood. The special investigation unit promptly initiated inquiries into the incident and a police officer was eventually sent for trial on charges of intentional homicide. The officer was acquitted by the criminal court of first instance. The special investigation unit lodged an appeal against the sentence but the appeal was rejected by the Court of Appeal, which upheld the original sentence.

12. Jassim Al-Banna, Yusuf Al-Nashmi and Mohamed Ahmed

Additional personal information is required in order to identify these individuals.

Annex II

[Spanish only]

Contestación del Estado de Guatemala a la Subdivisión de Procedimientos Especiales de la Oficina del Alto Comisionado de Naciones Unidas para los Derechos Humanos, Ginebra Suiza.

Asunto: “Comunicación Conjunta de los Procedimientos Especiales enviada por el Presidente-Relator del Grupo de Trabajo sobre las desapariciones forzadas o involuntarias; el Relator Especial sobre la situación de las y los defensores de los derechos humanos; la Relatora Especial sobre la independencia de los magistrados y abogados; el Relator Especial sobre la tortura y otros tratos o penas crueles, inhumanos o degradantes; y el Relator especial sobre la promoción de la verdad, la justicia, la reparación y las garantías de no repetición.”

Llamamiento Urgente: “Alegaciones recibidas en relación a la posible aplicación del Decreto 8-86 y posible aplicación de una amnistía al ex Jefe de Estado José Efraín Ríos Montt por los delitos de genocidio y crímenes de lesa humanidad. (...) también alegaciones sobre la falta de garantías en el proceso de selección de magistrados de la Corte Suprema de Justicia y de las salas de apelaciones, para el período 2014-2019 y las posibles consecuencias que podría conllevar en la lucha contra la impunidad, incluyendo en los casos de violaciones graves cometidas durante el conflicto armado.”

Miguel de la Lama
Oficial a cargo
Subdivisión de los Procedimientos Especiales
OACDH

Clasificación: DIGRIME/DDHH No. 170-000-074-14

Ref. P-12-2015/AFAF/hm
Guatemala 09 de Enero de 2015

I. Antecedentes.

El Gobierno de la República del Ilustrado Estado de Guatemala, fue requerido el 22 de diciembre de 2014, por la Subdivisión de Procedimientos Especiales de la Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos, en la cual se adjunta la comunicación conjunta enviada por los Procedimientos Especiales indicados *ut supra* de conformidad con las resoluciones 27/1, 25/18, 26/7, 25/13, y 27/3 del Consejo de Derechos Humanos, sobre el llamamiento o atención urgente al gobierno guatemalteco “SIC”:

“Alegaciones recibidas en relación a la posible aplicación del Decreto 8-86 y posible aplicación de una amnistía al ex Jefe de Estado José Efraín Ríos Montt por los delitos de genocidio y crímenes de lesa humanidad. (...) también alegaciones sobre la falta de garantías en el proceso de selección de magistrados de la Corte Suprema de Justicia y de las salas de apelaciones, para el período 2014-2019 y las posibles consecuencias que

podría conllevar en la lucha contra la impunidad, incluyendo en los casos de violaciones graves cometidas durante el conflicto armado.”

El Estado de Guatemala, a través de la Comisión Presidencial Coordinadora de la Política del Ejecutivo en Materia de Derechos Humanos –COPREDEH–, ante el Secretario General de Naciones Unidas, respetuosamente comparece y expone:

II. Observación estatal sobre el término “conflicto armado” en Guatemala definido por Naciones Unidas.

El Estado de Guatemala, desea que los Procedimientos Especiales del Sistema de Naciones Unidas, y la Oficina del Alto Comisionado para los Derechos Humanos de Naciones Unidas, observen la definición del conflicto presentada en el **Informe del Grupo de Trabajo sobre Desapariciones Forzadas o Involuntarias**:

“9. El conflicto que marcó el inicio de las desapariciones en Guatemala en 1960 comenzó cuando un pequeño grupo de oficiales del ejército se rebeló contra el gobierno militar, acusándolo de corrupción. La rebelión fue aplastada, y los jóvenes oficiales huyeron a las montañas de Guatemala oriental, donde iniciaron una guerra de guerrillas. Estas guerrillas se convirtieron en poco tiempo en un movimiento marxista cuyo objetivo era derrocar al Gobierno y tomar el poder. Es importante destacar que el conflicto armado guatemalteco no se originó como consecuencia de un conflicto interétnico. Se trata de un conflicto que ocurrió en el marco de la guerra fría¹.” (Resaltado propio).

Por lo tanto y de acuerdo con la definición del conflicto antes descrita, es claro que lo que ocurrió en Guatemala durante el enfrentamiento armado interno, no encuadra en la figura tipo de genocidio como delito internacional, por cuanto este es definido como: «cualquiera de los actos perpetrados con la intención de destruir, total o parcialmente, a un grupo nacional, étnico, racial o religioso como tal» estos actos comprenden la «matanza y lesión grave a la integridad física o mental de los miembros del grupo, sometimiento intencional del grupo a condiciones de existencia que hayan de acarrear su destrucción física, total o parcial, medidas destinadas a impedir nacimientos en el seno del grupo, traslado por la fuerza de niños del grupo a otro grupo».

“Se entenderá por “genocidio”² cualquiera de los actos mencionados a continuación, perpetrados con la intención de destruir total o parcialmente a un grupo nacional, étnico, racial o religioso como tal:

¹ **APLICACIÓN DE LA RESOLUCIÓN 60/251 DE LA ASAMBLEA GENERAL, DE 15 DE MARZO DE 2006, TITULADA "CONSEJO DE DERECHOS HUMANOS" Sobre el Informe del Grupo de Trabajo sobre Desapariciones Forzadas o Involuntarias, en su visita oficial a Guatemala del 19 al 21 de septiembre del 2006. Párrafo 9, Página 6. Distr. GENERAL A/HRC/4/41/Add.1 20 de febrero de 2007 ESPAÑOL Original: INGLÉS CONSEJO DE DERECHOS HUMANOS Cuarto período de sesiones Tema 2 del programa provisional**

² Convención para la Prevención y la Sanción del Delito de Genocidio de 1948 y Estatuto de Roma de la Corte Penal Internacional (CPI) de 1998.

- A) **Matanza de miembros del grupo;**
- B) **Lesión grave a la integridad física o mental de los miembros del grupo;**
- C) **Sometimiento intencional del grupo a condiciones de existencia que hayan de acarrear su destrucción física, total o parcial;**
- D) **Medidas destinadas a impedir nacimientos en el seno del grupo;**
- E) **Traslado por la fuerza de niños del grupo a otro grupo.”**

III. Respuesta estatal sobre contexto, antecedentes, anulación de una fase del debate y dilación del proceso judicial por los delitos de genocidio y crímenes de lesa humanidad

El Estado de Guatemala no abordará por respeto a los principios de legalidad, independencia de poderes, independencia judicial y objetividad los elementos fácticos de la acusación, sino las incidencias procesales de la causa penal promovida en contra de los ex generales en situación retiro José Mauricio Rodríguez Sánchez y José Efraín Ríos Montt.

Han sido diversas y numerosas las acciones procesales y constitucionales presentadas por la defensa técnica de los acusados, Ministerio Público y querellantes adhesivos, lo que ha provocado la dilación del proceso judicial, sin dejar de mencionar, la actitud del Tribunal de Sentencia Penal de Mayor Riesgo “A”, cuyos jueces en pleno desconocimiento y negación de los principios fundamentales del debido proceso y derecho de defensa, en transgresión a la máxima “*Iura novit curia*” que concluyó con una sentencia condenatoria el 10 de mayo de 2013 en contra de José Efraín Ríos Montt y absolvió a José Mauricio Rodríguez Sánchez.

Por lo anterior, la Corte de Constitucionalidad en observancia del derecho de defensa y debido proceso, anuló el 19 de mayo de 2013, por vicios de procedimiento, la sentencia condenatoria emitida el 10 de mayo de 2013 por Tribunal Primero A de Mayor Riesgo contra el general retirado José Efraín Ríos Montt, por los delitos genocidio y deberes contra la humanidad. Así como todo lo actuado durante el debate hasta antes del 19 de abril de 2013, momento en el cual ocurrió la violación al derecho de defensa y debido proceso, en contra del acusado Ríos Montt.

El 27 de mayo de 2013, la Sala Primera de la Corte de Apelaciones, en cumplimiento de lo dispuesto por la Corte de Constitucionalidad, ordena al Tribunal de Mayor Riesgo A, que le dé trámite a la recusación interpuesta por la defensa en contra de los juzgadores. El 4 de junio de 2013, esta Sala designó al Tribunal de Sentencia de Mayor Riesgo B, para que continúe conociendo de las diligencias procesales, decidiendo aquél tribunal proseguir el proceso en abril de 2014. Este mismo tribunal posteriormente dio a conocer que podrá reanudar el proceso 5 de enero de 2015.

José Efraín Ríos Montt y José Mauricio Rodríguez Sánchez, presentaron amparo, contra el Juez Primero de Mayor Riesgo “B”, porque el juzgador el 4 de febrero de 2013, emitió auto rechazando medios probatorios ofrecidos por la defensa de los procesados, de esa cuenta la Sala Cuarta de la Corte de Apelaciones del Ramo Penal, Narcoactividad y Delitos Contra el Ambiente, constituido en Tribunal de Amparo, otorgó amparo provisional, y la Corte de Constitucionalidad en expediente 1097-2013, confirmó la protección constitucional interina reclamada, el 3 de abril de 2013.

El 4 de abril de 2013 el Juez de Primera Instancia de Mayor Riesgo “B”, informó a la Corte de Constitucionalidad, que ante los Resuelto por la Sala Primera de la Corte de Apelaciones, carecía de competencia para seguir conociendo, por lo que el 9 de abril de 2013, la Corte de Constitucionalidad, resolvió que el Tribunal de Primera Instancia de Mayor Riesgo “B”, remitiera las actuaciones al funcionario judicial que adquirió competencia para conocer las actuaciones y concluir la etapa intermedia de la causa penal identificada como 0176-2011-00015.

Es importante que los Procedimientos Especiales del Sistema de Naciones Unidas y la Oficina del Alto Comisionado de las Naciones Unidas para los Derechos Humanos, observen la Sentencia de Amparo emitida por la Corte de Constitucionalidad de Guatemala, en los expedientes acumulados de apelaciones de amparo 154-2014, 155-2014, 183-2014 y 239-2014, resolvió: a) Revocó la sentencia del 26 de septiembre de 2013 de la Sala Primera de la Corte de Apelaciones del Ramo Penal, Narcoactividad y Delitos Contra el Ambiente, constituida en Tribunal de Amparo; b) Otorgó con lugar los recursos de apelación interpuestos por la Asociación para la Justicia y Reconciliación, Centro para la Acción Legal en Derechos Humanos y el Ministerio Público; c) Otorga el amparo solicitado por los postulantes, d) Deja en suspenso el auto del 18 de abril del 2013, por el que resolvió los recursos de reposición, instados por la decisión de dejar sin efecto todo lo actuado a partir del 23 de noviembre de 2011, y e) Restaura la situación jurídica de los amparistas. **En ningún momento la Corte de Constitucionalidad indica, que el debate debe continuar el 5 de enero de 2015.**

El Tribunal de Sentencia Penal de Mayor Riesgo “B”, tal y como lo programó, inició el Debate Oral y Público, el 5 de enero de 2015, en ese momento la Defensa Técnica, de los acusados José Mauricio Rodríguez Sánchez y José Efraín Ríos Montt, presentaron un Recurso de Recusación en contra de la Presidenta del Tribunal de Sentencia. Por mayoría de dos votos contra uno, el Tribunal decidió trasladar el expediente a la Sala de Apelaciones de Mayor Riesgo para que determine si separa del debate a la jueza Irma Jeannette Valdés. La defensa duda de la imparcialidad de la juzgadora, quienes a su parecer la Jueza de Sentencia, ya emitió opinión sobre el caso, en un trabajo académico, argumento que fue aceptado por dos de los tres juzgadores.

IV. Respuesta estatal sobre la aplicación de la ley de Amnistía Decreto Ley 8-86

La invocación de la amnistía contenida en el Decreto Ley Número 8-86, dentro del proceso expediente único 1076-2011-00015, a cargo del Juez Primero de Primera Instancia Penal de Mayor Riesgo “B” se interpuso la excepción de extinción de la persecución penal por amnistía durante la etapa preparatoria e intermedia, el juez contralor declaró sin lugar la excepción.

En la excepción interpuesta, se invocó el motivo contenido en el artículo 32, numeral 2 del Código Procesal Penal –amnistía–, fundándola en el Decreto Ley 8-86, cuyo artículo. 1 confirió amnistía a toda persona sindicada de haber cometido delitos políticos y comunes conexos. El recurso adujo que esa amnistía se decretó sin ninguna excepción, para el período comprendido entre el 23 de marzo de 1982 y el 14 de enero de 1986, y que además tenía la particularidad que se concedía sin necesidad de trámite alguno por quien quisiera beneficiarse de ella; es decir, se concedió por ministerio de la ley, a diferencia de otras amnistías que se habían otorgado con anterioridad o que se dieron posteriormente. En el recurso también se argumentó que la ley no tiene efectos retroactivos, no modifica derechos adquiridos y la condición jurídica constituida bajo una ley anterior se conserva bajo el imperio de una ley posterior.

El juez contralor expresó que la ley aplicable es la LRN, que en 1996 proscribió la amnistía para el caso de genocidio, e hizo referencia a jurisprudencia de la Corte Interamericana de Derechos Humanos. Apelada tal decisión, en el expediente único 1076-2011-00015, la Sala Primera de la Corte de Apelaciones del Ramo Penal, Narcoactividad y Delitos contra el Ambiente, dictó el auto de 15 de junio de 2013, que declaró sin lugar el recurso de apelación interpuesto por José Efraín Ríos Montt y, en consecuencia, confirmó la decisión del juez *a quo*, de desestimar la excepción de extinción de la persecución penal. La Sala consideró que:

“(...) no le asiste razón legal, toda vez que la resolución emitida por el Juez Primero de Primera Instancia Penal de Mayor Riesgo “B” se encuentra ajustada a derecho, [...] de conformidad con el art. 8 del Decreto número 145-96 del Congreso de la República de Guatemala [Ley de Reconciliación Nacional] (...) y en el presente caso, el proceso que se instruye en contra del procesado JOSÉ EFRAÍN RÍOS MONTT, es por los delitos de Genocidio y Deberes de Humanidad, (...) además el juzgador explica de manera clara las razones por las cuales declaró sin lugar el incidente de extinción de la persecución penal por amnistía. Razón por la cual deviene declarar inadmisibile el recurso de apelación interpuesto.”

La Defensa de José Efraín Ríos Montt, ante lo resuelto por la Sala, interpuso acción constitucional de amparo ante la Corte Suprema de Justicia el 16 de abril de 2013. La Corte Suprema de Justicia, Cámara de Amparo y Antejuicio, dictó sentencia en la acción constitucional de amparo promovida por José Efraín Ríos Montt, por haber violado su derecho de defensa en la resolución citada. En el recurso se argumentó que se debió aplicar el Decreto 8-86 y no la LRN. Al respecto, la Corte Suprema consideró:

“La disyuntiva a dirimir en el presente caso, consiste en determinar si la Sala causó agravios al postulante al haber aplicado la Ley de Reconciliación Nacional, Decreto Número 145-96 del Congreso de la República, y no el Decreto Ley 8-86, que fue el que invocó como fundamento para el planteamiento de la excepción de extinción de la persecución penal, aduciendo que ese Decreto Ley confirió amnistía general a toda persona responsable o sindicada de haber cometido delitos políticos y comunes conexos durante el período comprendido del 23 de marzo de 1982 al 14 de enero de 1986 (...). En el auto reclamado, la Sala declaró sin lugar la apelación del ahora postulante, según la siguiente argumentación (...) La propia Sala reconoce que el entonces apelante señaló como agravios el hecho de que el juez a quo no consideró sus argumentos y que goza de amnistía derivada del Decreto Ley 8-86, (...) No obstante lo anterior, la autoridad impugnada no explica las razones por la que dicha disposición no rige en el presente caso, sino que optó por citar únicamente el art. 8 de la posterior Ley de Reconciliación Nacional (...), el cual establece exclusiones a la extinción de la responsabilidad penal. El art. 11 bis del Código Procesal Penal obliga a que los autos contengan una clara y precisa fundamentación de la decisión constituyendo su ausencia un defecto absoluto de forma. Tal fundamentación deberá expresar los motivos de hecho y derecho en que la decisión se basare y, si fuere el caso, el valor asignado a los medios de prueba (en este caso, claro, se trata de un punto de derecho). Finalmente, dicho artículo resalta que toda resolución judicial carente de fundamentación viola el derecho de defensa y de la acción penal. Luego, la cuestión jurídica sometida a la autoridad impugnada fue eludida, lo cual es violatorio del derecho de defensa y debido proceso del postulante. Por tanto, para reparar el agravio derivado de la falta de fundamentación, la Sala debe indicar con precisión por qué al postulante no le es aplicable el Decreto Ley anteriormente mencionado y, si así lo estimare, por qué la normativa aplicable sería la de la Ley de Reconciliación Nacional, teniendo presente los principios jurídicos que inspiran el Derecho Penal y regulan la aplicación de las leyes en el tiempo, tales como la irretroactividad, ultractividad y extractividad (sic) de la ley penal. Naturalmente, también tendrá en consideración los tratados internacionales ratificados por el Estado de Guatemala. En cualesquiera de los

casos, la Sala deberá analizar la naturaleza jurídica de los delitos imputados y el alcance de las amnistías decretadas.”

Por lo tanto, la Corte Suprema de Justicia, a través de la Cámara de Amparos y Antejuicio, constituido en Tribunal de Amparo otorgó el amparo solicitado, y dejó en suspenso el acto reclamado -auto del 15 de junio de 2012-, dictado por la Sala Primera de la Corte de Apelaciones del Ramo Penal, Narcoactividad y Delitos contra el Ambiente.

La honorable Corte de Constitucionalidad de Guatemala el 22 de octubre de 2013, en los expedientes acumulados 1523-2013 y 1543-2013, resolvió la apelación interpuesta en contra de la sentencia del 16 de abril de 2013 emitida por la Corte Suprema de Justicia, Cámara de Amparo y Antejuicio, en la acción constitucional de amparo promovida por José Efraín Ríos Montt contra la Sala Primera de la Corte de Apelaciones del ramo Penal, Narcoactividad y Delitos contra el Ambiente.

La apelación fue planteada por la Asociación para la Justicia y Reconciliación –AJR-, como tercera interesada –querellante adhesiva-, así como por el Ministerio Público, por medio de la Fiscalía de Asuntos Constitucionales, Amparos y Exhibición personal. La AJR, indicó que: el Decreto Ley 8-86 no está vigente, ya que la Ley de Reconciliación Nacional dispuso expresamente su derogatoria, de ahí que sea notoria la imposibilidad de aplicar la norma invocada por el amparista. El Ministerio Público y el Querellante Adhesivo como partes apelantes indicaron que **el Decreto Ley 8-86 no está vigente.**

José Efraín Ríos Montt, como accionante del amparo, por medio de su abogado defensor Francisco José Palomo Tejeda argumentó en los alegatos de la vista:

“(…) la ley no tiene efectos retroactivos, no modifica derechos adquiridos y la posición jurídica constituida bajo una ley anterior se conserva bajo el imperio de una ley posterior; sobre estos principios es que se versa el presente amparo, que fue otorgado por la Corte Suprema de Justicia, Cámara de Amparo y Antejuicio, y cuya sentencia fue apelada por el Ministerio Público y por los querellantes adhesivos. (...) indicó que promovió excepción de extinción de la persecución penal como obstáculo, invocando el motivo contenido en el artículo 32, numeral 2) del Código Procesal Penal-amnistía-, planteamiento que tiene como base el Decreto Ley 8-86, en cuyo artículo 1º. confirió amnistía a toda persona sindicada de haber cometido delitos políticos y comunes conexos con éstos, sin ninguna excepción, durante el periodo comprendido entre el veintitrés de marzo de mil novecientos ochenta y dos al catorce de enero de mil novecientos ochenta y seis, la cual tenía la particularidad que se concedía sin necesidad de trámite alguno porque quien quisiera beneficiarse de ella, es decir, se concedió por ministerio de la ley, a diferencia de otras amnistías que se habían otorgado con anterioridad o que se fueron dando con posterioridad, en las cuales se requería algún trámite –administrativo o judicial- de la persona que quería beneficiarse de ésta; los hechos por los que se confirió la amnistía fueron por los sucesos acaecidos en el conflicto armado interno y no otros. (...) La norma en la que basó su petición fue reconocida por la Constitución Política de la República de Guatemala, vía del artículo 16 transitorio, que claramente indica que se reconoce la validez de todos los decretos emitidos durante el gobierno militar, entre los cuales se encuentra el Decreto Ley 8-86, el cual nunca fue impugnado de inconstitucionalidad. Con la firma de la Paz, se emitió la Ley de Reconciliación Nacional, en la que se otorgó una nueva amnistía, en otras condiciones, con otros requisitos, y con un listado, numerosos clausus de los delitos por los que se podría beneficiar el requiriente; sin embargo, el espíritu de esta última amnistía naturalmente, era otorgarla a los hechos acaecidos en los últimos diez años del conflicto, es decir, entre mil novecientos ochenta y seis y mil novecientos noventa y seis, cuando se firmó la paz; es esa última la que contiene excepciones de delitos para otorgarse la amnistía por el Juez Contralor al resolver la excepción planteada, la declaró sin lugar, afirmando que la única ley aplicable era la Ley de Reconciliación Nacional por estar vigente y que no se podía entrar a considerar el

Decreto 8-86, por lo que se apeló esa resolución y la autoridad impugnada la confirmó, señalando que no podía invocarse al referido decreto por estar derogado, lo que resulta agravante, ya que se ignoró la que fundaba su petición, es decir, se omitió aplicar los principios mencionados, puesto que pretenden aplicar el Decreto 145-96 del Congreso de la República, en forma retroactiva y sin tomar en cuenta la posición jurídica de amnistiado que le otorgó el Decreto Ley 8-86, el cual conserva el amparo de aquel. Adicionó que la discusión del proceso, antecedente del amparo, se argumentado por el ente acusador que los Tratados sobre Derechos Humanos tienen prevalencia sobre el derecho interno, y que se trata de un caso de *ius cogens* y que, por lo tanto, no es aplicable amnistía alguna; sin embargo, si bien los tratados de derechos humanos prevalecen sobre el derecho interno, éstos no prevalecen sobre la Constitución Política de la República de Guatemala, que es el cuerpo legal que claramente establece que la ley no tiene efectos retroactivos, motivo por el que existe agravio en su contra al pretender aplicar, con la resolución que constituye el acto reclamado, exclusiones de amnistía de una ley posterior a la época en la que había quedado amnistiado, por ello el Tribunal de Amparo de primer grado, otorgó la protección constitucional, puesto que la Sala eludió resolver sobre el punto jurídico sometido a su conocimiento. Es importante señalar que la sentencia impugnada ordenó dictar nueva resolución tomando en cuenta los principios jurídicos que inspiran el derecho penal que regulan la aplicación de las leyes en el tiempo y que analizara también la irretroactividad, la ultractividad y extractividad de la ley penal; es decir, que será la autoridad impugnada cuando dicte esa nueva resolución, en la que entren a resolver el fondo del asunto, lo que debe hacer la jurisdicción ordinaria y no mediante el presente amparo(...)³.

La Corte de Constitucionalidad en la parte considerativa razonó:

“(...) Para que una resolución judicial produzca efectos jurídicos debe ser clara, precisa, concreta y fundamentada, de modo tal que de su sola lectura pueda establecerse la decisión asumida por el órgano jurisdiccional que la emite, acorde a las peticiones formuladas y las constancias procesales.” “El Tribunal que conoce de alzada, bien en la jurisdicción ordinaria, o los que pudieran ser instados en la jurisdicción constitucional, son los principales obligados a tener conocimiento de las razones que fundamente las decisiones que hayan sido emitidas para determinar la condición jurídica de los sujetos sometidos a su poder.⁴”

“(...) Se argumentó que se omitió hacer un análisis respecto de los derechos adquiridos y la posición jurídica de amnistiado que le corresponde por ministerio de la ley y por el contrario se resolvió la cuestión sometida a su conocimiento, confundiendo las instituciones de prescripción y amnistía e invocando jurisprudencia de la Corte Interamericana de Derechos Humanos que no es aplicable, (...).⁵”

“(...) Una de las funciones esenciales radica en la obligación que, sin excepción, sus fallos sean claros y motivados. La obligatoriedad e intangibilidad de las decisiones judiciales proviene de la potestad que les confiere la Constitución Política de la República de Guatemala, específicamente en el artículo 203, para resolver los casos concretos –juzgar-, con base en la aplicación de los preceptos, principios y valores plasmados en el propio texto fundamental, tratados internacionales y en las demás leyes, y de ninguna manera emanan de la simple voluntad o de la imposición que pretenda hacer el juez de una determinada conducta o abstención forzosa para el sujeto pasivo del fallo. Es decir que toda resolución debe estar razonablemente fundada en el ordenamiento jurídico, mediante la aplicación de las reglas a las circunstancias de hecho sobre las cuales haya recaído la

³ Ver Págs. 6, 7 y 8.

⁴ *Ibidem*. Considerando Primero. Pág. 10.

⁵ *Ibidem*. Considerando Segundo. Págs. 10 y 11

controversia jurídica, surgida en el curso del proceso y la evaluación que el propio juez, al impartir justicia, ya percibido de los razonamientos esgrimidos por los sujetos, los elementos de convicción y de la autonomía funcional que los preceptos fundamentales les garantiza. (...).⁶”

“(...), esta Corte establece que la autoridad impugnada, al emitir el acto reclamado, conculcó los derechos del postulante, pues de la simple lectura del acto reclamado se denota que las conclusiones a las que arribó la autoridad impugnada, carecen de una motivación fáctica y jurídica, pues se limitó a transcribir el artículo 8 de la Ley de Reconciliación Nacional y a indicar que al procesado se le instruye proceso por los delitos de Genocidio y Delitos contra los deberes de la humanidad, cuando los sometido a su conocimiento es la aplicación de una norma-Decreto Ley 8-86- que, a juicio del sindicado, le confirió ciertos derechos con lo que extingue la persecución penal, por lo que al tenor de las reglas para resolver los conflictos de leyes en el tiempo, aduce, que, a pesar de estar derogada aquella, los derechos conferidos se mantienen y que la amnistía otorgada fue por todos los delitos cometidos en el periodo de tiempo establecido en la norma, aspectos sobre los que no se pronunció. De ahí que la obligación de la autoridad impugnada era analizar cada uno de los argumentos sobre los cuales se apoyo el recurso de apelación, encaminado a evidenciar la aplicabilidad del Decreto Ley citado al tenor de las reglas para resolver los conflictos de ley en el tiempo y su relación con los delitos políticos y comunes conexos a estos, en función de los delitos por los que el amparista se le instruye proceso penal; por lo que al no razonar fundamentadamente la decisión para desestimar el recurso interpuesto, tal como lo establece el artículo 409 del Código Procesal Penal, en cuanto a que establece que el tribunal de alzada al conocer en apelación asume la jurisdicción del inferior al revisar lo resuelto, teniendo la facultad de confirmar, revocar, reformar o adicionar la decisión de su a quo, dentro de los límites que señala la norma ibídem, provocó las violaciones denunciadas. (...).⁷”

“(...), se concluye que la Sala impugnada, al no cumplir con su obligación de fundamentar las resoluciones judiciales en la forma establecida en el artículo 11 Bis de la ley procesal penal, varió las formas del proceso en contravención del principio de imperatividad contemplado en el artículo 3 de la ley ibídem y, por ende ocasionó la vulneración a los derechos de defensa y al debido proceso constitucionalmente garantizados. De ahí que es procedente declarar sin lugar los recursos de apelación interpuestos y, y como consecuencia, confirmar la sentencia impugnada (...).⁸”

Por orden de la Corte de Constitucionalidad, la judicatura (la Sala) debe emitir un nuevo fallo en que explique por qué Ríos Montt podría ser beneficiado con el perdón judicial que otorgó el decreto 8-86. Por lo tanto se está a la espera de la resolución de la Sala Primera de la Corte de Apelaciones del Ramo Penal, Narcoactividad y Delitos contra el Ambiente.

V. Respuesta estatal sobre la alegada falta de independencia judicial

Guatemala es un Estado libre, independiente y soberano, organizado para garantizar a sus habitantes el goce de sus derechos y sus libertades. Su sistema de Gobierno es republicano, democrático y representativo⁹; uno de los principios fundamentales del Estado es la independencia de los órganos que administran justicia, por ello a través de la Constitución

⁶ Ibídem. Considerando Tercero, Págs. 12 y 13.

⁷ Ibídem. Considerando Cuarto, Págs. 20 y 21.

⁸ Ibíd. Pág. 21.

⁹ Constitución Política de la República de Guatemala. Artículo 140

Política de la República se establece que las Comisiones de Postulación tendrán a su cargo la evaluación de los aspirantes a integrar la Corte Suprema de Justicia y la Corte de Apelaciones a efecto de proponer a personas idóneas y capaces para dirigir dichos órganos.

A partir de la vigencia de la Constitución Política de la República de Guatemala promulgada el 31 de mayo de 1985, inicia el funcionamiento de las Comisiones de Postulación para participar en la elaboración de nóminas de candidatos a magistrados y magistradas de la Corte Suprema de Justicia y las Cortes de Apelaciones dentro de las cuales serían electos por el Congreso de la República. A lo largo de más de veinte años de la vigencia de la Constitución, las referidas comisiones no contaban con una ley específica que regulara su actuación.

La Constitución Política de la República, regula en el artículo 209 que el nombramiento de jueces, secretarios y personal auxiliar serán nombrados por la Corte Suprema de Justicia, con lo que se indicó la importancia de establecer la carrera judicial a través de una ley específica. Por ello, el 10 de diciembre de 1999, se aprobó el Decreto 41-99 del Congreso de la República, Ley de la Carrera Judicial, la cual estableció dentro de sus considerandos: “Que una de las grandes debilidades estructurales del Estado Guatemalteco reside en el Sistema de Administración de Justicia, que es uno de los servicios públicos esenciales”.

El objetivo de la Ley de la Carrera Judicial, es establecer los principios, normas y procedimientos, así como crear los órganos necesarios para la administración y operación de la carrera judicial. La Carrera Judicial establece el Sistema que regula el ingreso, permanencia, promoción, ascenso, capacitación, disciplina y otras actividades de los jueces y magistrados, cualquiera que sea su categoría o grado, con el fin de garantizar su dignidad, independencia y excelencia profesional en el ejercicio de su función jurisdiccional.

El tres de febrero del dos mil cinco se aprobó el Decreto 16-2005 del Congreso de la República, Ley de Garantía a la Imparcialidad de Comisiones de Postulación, el que se estableció la prohibición a los funcionarios que ocupen cargos públicos, de contratar a los miembros que conformaron la Comisión que los postuló, sus cónyuges o parientes dentro de los grados de ley.

La incorporación de las Comisiones de Postulación dentro del ordenamiento jurídico tiene como objetivo fundamental, eliminar la arbitrariedad y subjetividad en la elección de los funcionarios que integraran o dirigirán dichos órganos jurisdiccionales y otros órganos del Estado. Este objetivo se ve reflejado en la aprobación del Decreto número 19-2009 del Congreso de la República, Ley de Comisiones de Postulación, la cual finalmente fue aprobada después de una ardua lucha de la sociedad civil que demandó de sus representantes ante el Congreso de la República la regulación de las actividades de las Comisiones de Postulación.

En la Ley de Comisiones de Postulación, en los considerandos establece que la Constitución Política de la República institucionalizó las Comisiones de Postulación a efecto de limitar la discrecionalidad de los Organismos del Estado en cuanto al nombramiento subjetivo e idóneo de determinadas autoridades públicas que ejercen acciones esenciales dentro de las actividades estatales y de relevancia para la consolidación del régimen de legalidad, el fortalecimiento del Estado de Derecho y la Democracia participativa y representativa. Considerando que las Comisiones de Postulación deben garantizar la designación de autoridades públicas idóneas, con la suficiente experiencia para cumplir los mandatos constitucionales, mediante procesos públicos y objetivos, con eficiencia, eficacia, probidad, representatividad y que tengan como base mecanismos y herramientas efectivas para su designación, como lo establece el artículo 12 de la Ley de Comisiones de Postulación.

El Estado de Guatemala, ha cumplido con lo que establece la Constitución Política de la República en los artículos 215 y 217 en cuanto al procedimiento de la elección de los

magistrados y magistradas de la Corte Suprema de Justicia y de la Corte de Apelaciones y lo que regula el artículo 12 de la Ley de Comisiones de Postulación en cuanto a las obligaciones establecidas de las Comisiones de Postulación a elaborar una tabla para ponderar los aspectos éticos, académicos y méritos profesionales de los aspirantes a integrar o dirigir dichos órganos.

Mediante la Resolución emitida por la Corte de Constitucionalidad sobre el Expediente 2143-2014, se plantea la acción de inconstitucionalidad de ley de carácter general, parcial, planteada por el abogado Alfonso Carrillo Marroquín, contra el artículo 12¹⁰ del Decreto número 19-2009 del Congreso de la República, Ley de Comisiones de Postulación.

Referente a la existencia de tablas de gradación para calificar a los candidatos a magistrados y magistradas de la Corte Suprema de Justicia y de las Cortes de Apelaciones, la Corte de Constitucionalidad de Guatemala estableció en la referida sentencia de acción de inconstitucionalidad, que la misma genera desigualdad, ya que la tabla debe de aplicarse de igual manera a quienes participen en un evento electoral y que por el contrario, sería la ausencia de dicha tabla la que podría provocar que situaciones iguales fueran calificadas de distinta manera.

La Corte de Constitucionalidad realizó un estudio correspondiente, tomando en consideración los estándares internacionales tanto del Sistema de Naciones Unidas como del Sistema Interamericano para la elección y nombramiento de magistrados y jueces, por lo que concluyo que no existe contradicción entre el artículo 12 de la Ley de Comisiones de Postulación y los artículos 2º., 4º. y 113 de la Constitución Política de la República,

¹⁰ Ley de Comisiones de Postulación. Artículo 12. Aprobación del perfil de aspirantes. Las Comisiones de Postulación elaborarán el perfil de los profesionales, a que deberán aspirar, quienes se incluyan dentro de la nómina respectiva, con el objeto de elevar la calidad ética, académica, profesional y de proyección humana de los funcionarios públicos electos mediante este procedimiento. Para tal efecto tomarán en consideración los aspectos siguientes:

- a. **Ético:** Comprende lo relacionado con la moral, honorabilidad, rectitud, independencia e imparcialidad comprobadas, para lo cual se deberá presentar:
 1. Constancia de ser colegiado activo;
 2. Constancia o certificación donde consten los años de ejercicio profesional o constancia de haber desempeñado un período completo como Magistrado de la Corte de Apelaciones o Juez de Primera Instancia, en el caso de los aspirantes a Magistrados de la Corte Suprema de Justicia o de Magistrados de la Corte de Apelaciones;
 3. Presentar constancia de antecedentes policíacos;
 4. Presentar constancia de antecedentes penales;
 5. Presentar constancia de no haber sido sancionado por el tribunal de honor del colegio respectivo; y,
 6. Declaración jurada donde conste que el candidato está en el pleno ejercicio de sus derechos civiles y políticos y que no ha sido inhabilitado para ejercer cargos públicos.
- b. **Académico:** Comprende lo relacionado con la docencia universitaria, títulos académicos, estudios, ensayos, publicaciones, participación en eventos académicos y méritos obtenidos.
- c. **Profesional: Comprende** todo lo relativo con la experiencia profesional del aspirante, quien tiene que cumplir con los requisitos establecidos en la Constitución Política de la República de Guatemala o leyes aplicables, según el cargo al cual opte.
- d. **Proyección humana:** Comprende aspectos relacionados con la vocación de servicio y liderazgo. Una vez, la Comisión de Postulación debe aprobar una tabla de gradación de calificaciones de los aspirantes, de uno (1) a cien (100) puntos, con el objeto de cuantificar numéricamente en una sola tabla, los siguientes cuatro aspectos:
 - a. Los méritos éticos;
 - b. Los méritos académicos;
 - c. Los méritos profesionales; y,
 - d. Los méritos de proyección humana.

estableciendo que: “con relación a la lesión del derecho de igualdad denunciada, esta Corte considera que las apreciaciones formuladas imposibilitan a determinar la concurrencia de lesión al derecho de igualdad, toda vez que éste lo fundamenta en la exigencia de requisitos que no encuentran respaldo en el artículo 113 constitucional, lo que en todo caso podría ocasionar una lesión de esa norma, lo que no ocurre, según las consideraciones antes puntualizadas. Pero la existencia de un perfil para los aspirantes a un cargo público, y una tabla de gradación para calificar a los candidatos, que participaran para ser postulados a cargos públicos, no evidencia desigualdad”.

La Asamblea Nacional Constituyente al crear las Comisiones de Postulación, buscaba limitar la discrecionalidad y consideraciones subjetivas e interesadas en los nombramientos, buscando idoneidad y capacidad para el nombramiento o elecciones de determinadas autoridades públicas que ejercen funciones estatales. Las Comisiones de Postulación analizan la integridad, idoneidad, formación y calificaciones jurídicas, garantizando que los aspirantes tengan idoneidad e igualdad de oportunidades para acceder a dichos cargos.

El procedimiento legal establecido para la elección de magistrados y magistradas de la Corte Suprema de Justicia y de la Corte de Apelaciones está regulado en la Constitución Política de la República en los artículos 215 y 217, son elegidos por el Congreso de la República para un período de cinco años, de una nómina de candidatos¹¹ propuestos por una comisión de postulación integrada por un representante de los Rectores de las universidades del país, que la preside, los Decanos de las Facultades de Derecho o Ciencias Jurídicas y Sociales de cada universidad del país, un número equivalente de representantes electos por la Asamblea General del Colegio de Abogados y Notarios de Guatemala y por igual número de representantes electos por los magistrados titulares de la Corte de Apelaciones y Tribunales Colegiados.

La Ley de Comisiones de Postulación tiene como marco legal de referencia la Constitución Política de la República, la Ley de la Carrera del Organismo Judicial, la Ley de Garantía e Imparcialidad de Comisiones de Postulación y ciertos acuerdos gubernativos. Todo ello, en consonancia con la Ley de Acceso a la Información. La armonía de este cuerpo jurídico, requiere del apoyo de la sociedad y de las personas vinculadas con el tema, ya que se precisa de buena voluntad para que se resuelvan las dudas que se generen en torno a la aplicación de este marco legal, y de esta forma cumplir con los aspectos que establece la ley, tales como el acceso a las audiencias públicas, criterios de postulación, publicidad, entre otros.

En relación a los principios básicos de las Naciones Unidas relativos a la independencia de la judicatura establece que las personas seleccionadas para ocupar cargos judiciales serán personas íntegras e idóneas y tendrán la formación o las calificaciones jurídicas apropiadas. Todo método utilizado para la selección de personal judicial garantizará que éste no sea nombrado por motivos indebidos, en la selección de los jueces, no se hará discriminación alguna por motivo de raza, color, sexo, religión, opinión política o de otra índole, origen nacional o social, posición económica, nacimiento o condición; el requisito de que los postulantes a cargos judiciales sean nacionales del país de que se trate no se considerará discriminatorio.¹²

Para garantizar la idoneidad de los candidatos, la Ley de Comisiones de Postulación establece que se analicen los requisitos mínimos que se deben de cumplir para poder ocupar

¹¹ Constitución Política de la República, artículo 215 veintiséis candidatos en el caso de la elección de magistrados de la Corte Suprema de Justicia, y artículo 217, y el doble del número de candidatos a elegir, atendiendo al número de salas creadas, en el caso de los magistrados de la Corte de Apelaciones.

¹² Principios básicos de las Naciones Unidas relativos a la independencia de la judicatura, Principio 10.

un cargo público, posteriormente las Comisiones de Postulación verifican y gradan el cumplimiento de varios aspectos, como se desarrollan en las siguientes etapas del proceso:

I. Primera etapa:

Para la elección de magistrados y magistradas a la Corte Suprema de Justicia y Cortes de Apelación, las instancias representadas en las Comisiones de Postulación son: rectores de las universidades del país, decanos de las facultades de Derecho o Ciencias Jurídicas y Sociales, Asociación de Magistrados de la Corte Suprema de Justicia e Instituto de Magistrados de las Salas de Apelaciones, y Colegio de Abogados y Notarios de Guatemala.

En el caso del Colegio de Abogados y Notarios de Guatemala, que es el colegio profesional que participa en la elección de Magistrados a Corte Suprema de Justicia y Cortes de Apelación, la propia Ley de Comisiones de Postulaciones, establece los siguientes requisitos: ser guatemalteco, ser colegiado activo, tener por lo menos cinco años de ejercicio profesional, estar en el pleno ejercicio de sus derechos civiles y políticos, no estar inhabilitado para ejercer cargos públicos, presentar constancia de no haber sido sancionado por el colegio profesional respectivo, presentar constancia de antecedentes policíacos, y presentar constancia de antecedentes penales.¹³

En la misma ley se determina también que los colegios responsables de elegir a sus representantes para la conformación de las Comisiones de Postulación, deberán convocar a la elección de estos dentro del plazo de diez días después de la convocatoria hecha por el Congreso de la República y que las elecciones de los representantes del Colegio de Abogados y Notarios de Guatemala, así como la de los representantes de los Magistrados de las Salas de la Corte de Apelaciones que formarán parte de la Comisión de Postulación que nominará a los candidatos para los Magistrados de la Corte Suprema de Justicia, se registrarán por el método de representación proporcional de minorías.

La elección de los integrantes de las Comisiones de Postulación se inicia con la convocatoria que hace el Congreso de la República, y concluye con la elección de los representantes de cada instancia; en el caso de los rectores se hace por sorteo; en el caso de los decanos no hay proceso de elección porque todas las universidades con facultades de Derecho o Ciencias Jurídicas y Sociales tienen un lugar en las comisiones; en el caso del Colegio de Abogados y Notarios, y de los representantes de Magistrados de la Corte Suprema de Justicia y de las Cortes de Apelación, se concreta a través de procesos de elección.

En el artículo 215 de la Constitución Política de la República de Guatemala, establece que la elección de los magistrados y magistradas a la Corte Suprema de Justicia se hará a través de una Comisión de Postulación conformada por “un representante de los rectores de las universidades del país, que la preside, los decanos de las facultades de Derecho o Ciencias Jurídicas y Sociales de cada universidad del país, un número equivalente de representantes electos por la Asamblea General del Colegio de Abogados y Notarios de Guatemala y por igual número de representantes electos por los magistrados titulares de la Corte de Apelaciones y demás tribunales”. En el mismo artículo se define que el Congreso de la República hará la elección en base a una nómina de veintiséis (26) candidatos propuestos por la comisión de postulación”

Por su parte, el artículo 217 de la Constitución Política de la República de Guatemala, establece que la elección de los magistrados y magistradas de Cortes de Apelaciones son electos por el Congreso de la República entre quienes conforman una nómina que contenga

¹³ Ley de Comisiones de Postulación, artículo 4

el doble del número a elegir propuesta por una comisión de postulación integrada por un representante de los rectores de las Universidades del país, quien la preside, los decanos de las facultades de Derecho o Ciencias Jurídicas y Sociales de cada Universidad del país, un número equivalente de miembros electos por la Asamblea General del Colegio de Abogados y Notarios de Guatemala y por igual número de representantes electos por los magistrados de la Corte Suprema de Justicia.

II. Segunda etapa:

Instaladas las Comisiones de Postulación para iniciar el proceso de elección de magistrados y magistradas a la Corte Suprema de Justicia y a las Cortes de Apelación, se definen aspectos relevantes en cuanto al funcionamiento y actividades de las Comisiones¹⁴. En la primera sesión cada comisión deberá designar, de entre sus integrantes, a un secretario titular y un suplente, cuya función será el control de los expedientes y la ejecución de las resoluciones adoptadas por las Comisiones, y será a través de la secretaría que el Presidente de la Comisión convocará a sesión con por lo menos dos días de anticipación (salvo lo que en sesión disponga la Comisión).

Es importante mencionar también lo siguiente:

- Para la celebración de las sesiones se requiere de la presencia de dos terceras partes de los miembros que integran la Comisión,
- No se aceptarán representaciones,
- Para la toma de decisiones se necesita el voto favorable de dos terceras partes,
- En las actas de cada reunión se recogerá de “forma íntegra las votaciones”,
- Las sesiones deberán quedar registradas en audio y video,
- El Presidente de la Comisión deberá garantizar el resguardo de la información
- Las reuniones de las Comisiones serán públicas, pero el Presidente de la Comisión podrá ordenar la salida de quienes no respeten lo establecido en la propia ley (permanecer respetuosamente y en silencio, no ingresar armas, no adoptar comportamientos intimidatorios, provocativos o contrarios al decoro, no producir disturbios o manifestar de cualquier modo opiniones o sentimientos).

a) Procedimientos preparatorios y selección inicial de aspirantes:

Instaladas las Comisiones de Postulación sus integrantes deberán elaborar el perfil de los profesionales que aspiren a formar parte de las nóminas de candidatos que serán enviadas en el mes de septiembre al Congreso de la República (una nómina con veintiséis (26) candidatos para Corte Suprema de Justicia y una nómina de candidatos para las Cortes de Apelación).

Para elaborar el perfil deberán tomar en consideración aspectos como la ética, la preparación académica y profesional, y aspectos relacionados con la vocación de servicio y liderazgo.

¹⁴ Ley de Comisiones de Postulación. Decreto 19-2009 del Congreso de la República. Artículos 6, 7, 8, 9, 12, 14, 17, 22, 23 y 24.

Ético: Comprende lo relacionado con la moral, la honorabilidad, la rectitud, la independencia y la imparcialidad comprobadas de los candidatos para lo que deben ser presentados los siguientes documentos:

- Constancia de ser colegiado activo;
- Constancia o certificación donde demuestre los años de ejercicio profesional o constancia de haber desempeñado un período completo como Magistrado de la Corte de Apelaciones o Juez de Primera Instancia en el caso de los aspirantes a Magistrados de la Corte Suprema de Justicia o de Magistrados de la Corte de Apelaciones;
- Constancia de antecedentes policíacos;
- Constancia de antecedentes penales;
- Constancia de no haber sido sancionado por el Tribunal de Honor del colegio profesional respectivo; y
- Declaración jurada donde se establezca que el candidato está en el ejercicio de sus derechos civiles y políticos, y que no ha sido impedido para ejercer cargos públicos

Académico: Se refiere a la enseñanza universitaria, los títulos académicos, los estudios, los ensayos, las publicaciones, la participación en eventos académicos y los méritos obtenidos.

Profesional: Todo lo relativo a la experiencia profesional del aspirante, quien tiene que cumplir los requisitos establecidos en la Constitución Política de la República de Guatemala o leyes aplicables, según el cargo al cual opte.

Proyección humana: Son aspectos relacionados con la vocación de servicio y el liderazgo.

Tomando en consideración los cuatro aspectos señalados, las Comisiones de Postulación elaboran una tabla “de gradación” a través de la cual calificarán los méritos éticos, académicos, profesionales, y de proyección humana.

Las Comisiones de Postulación publicarán en el Diario Oficial y en dos de los medios impresos de mayor circulación, la información más relevante en torno al proceso de elección, con el fin de que todos los aspirantes entreguen los documentos necesarios para poder participar. Se elaborará y entregará a los aspirantes un formulario que contendrá la lista de los documentos que deben presentarse.

b) Verificación de antecedentes, entrevistas y auditoría social

Los miembros de las comisiones deben ser convocados para conocer la lista de los participantes, y verificarán que todos los aspirantes hayan cumplido con los requisitos. Está regulado en la Ley de Comisiones de Postulación que si un aspirante no cumple con alguno de los aspectos, no podrá participar en la elección, y que no pueden ser seleccionados la o el cónyuge y quienes tengan relación de parentesco por afinidad o consanguinidad, según los grados de ley, con cualquiera de los integrantes de la Comisión de Postulación.

En esta fase del proceso se elaborará una nueva lista con los participantes que sí cumplieron con los requisitos. Las Comisiones de Postulación darán a conocer los nombres de los participantes que sí reunieron todos los requisitos solicitados y lo publicarán en el Diario Oficial y en dos medios impresos de mayor circulación para que cualquier persona que conozca sobre algún impedimento lo haga saber, por escrito, a la Comisión.

c) Evaluación de expedientes, integración de nóminas y selección final

La Comisión dará una calificación a cada aspirante y luego la Comisión votará sobre cada participante empezando por aquellos que hayan tenido una mayor puntuación.

Se elabora la nómina según la votación de la Comisión, y se envía al Congreso de la República la nómina con veintiséis (26) aspirantes en el caso de la Corte Suprema de Justicia y la nómina de doscientos cincuenta y dos (252) candidatos en el caso de las Cortes de Apelación, para la elección de 126 Magistrados Titulares y 84 Suplentes.

Las Comisiones de Postulación se desintegrarán hasta que tomen posesión los funcionarios, en este caso los Magistrados a la Corte Suprema de Justicia y a las Cortes de Apelaciones, a “efecto de resolver probables impugnaciones legales”.

III. Tercera etapa:

En esta fase del proceso de elección de Magistrados a la Corte Suprema de Justicia y a las Cortes de Apelación, se concluye con la publicación de las nóminas de candidatos por parte de las Comisiones de Postulación. Una vez terminada la fase de elaboración de nóminas, estas son remitidas al Congreso de la República, y de acuerdo al artículo 24 de la Ley de Comisiones de Postulación, con las nóminas se envían los expedientes y toda la documentación que corresponda.

La Ley de Comisiones de Postulación (Decreto 19-2009) que entró en vigencia el 4 de junio de 2009, es el resultado de un proceso que se inició en el 2005 con la elaboración de una propuesta presentada en enero de 2009. En febrero de este mismo año, la Diputada Nineth Montenegro presentó ante el pleno del Congreso de la República la iniciativa de ley 3997 que en su exposición de motivos plantea la necesidad de “regular el funcionamiento, la integración, los criterios de selección, convocatorias, verificación de datos antecedentes, forma de evaluación e integración final de nóminas” porque de lo contrario “todo queda sujeto a una absoluta discrecionalidad de las comisiones, lo que provoca poca certeza de actuación, pues, en cada oportunidad, las comisiones procederán en forma diferente y con criterios variados”.

De acuerdo al principio de Objetividad, establecido en la Ley de Comisiones de Postulación, todos los procesos de selección de los candidatos las Comisiones de Postulación observarán criterios, requisitos y condiciones concretas y tangibles en los factores de ponderación establecidos, eliminado criterios, requisitos y condiciones subjetivas y discrecionales.¹⁵

Las Comisiones de Postulación, desarrollan sus actuaciones dentro del proceso con informar a la población de forma actualizada y veraz, de acuerdo al principio de publicidad el cual establece: “Todos los actos que realicen las Comisiones de Postulación son públicos; en dichos actos podrán participar como observadores los interesados y público en general”. Por ello, el 23 de septiembre de 2014 en el Diario de Centro América, -Diario Oficial- la Comisión de Postulación publicó la nómina de candidatos seleccionados a la Corte Suprema de Justicia y las Cortes de Apelaciones y presentados al Congreso de la República, de conformidad con lo establecido en la Constitución Política de República y la Ley de Comisiones de Postulación.¹⁶

El 25 de septiembre, el Congreso de la República eligió a los 13 magistrados que integrarían la nueva Corte Suprema de Justicia, la lista fue publicada en el Diario de Centro

¹⁵ Ley de Comisiones de Postulación. Artículo 2, inciso c.

¹⁶ Constitución Política de la República de Guatemala, artículos 215 y 217. Ley de Comisiones de Postulación, artículos 2, inciso d; 22, 23 y 24.

América -Diario Oficial-, el 9 de octubre de 2014 a través del Acuerdo número 20-2014 del Congreso de la República.

Un amparo provisional otorgado por la Corte de Constitucionalidad ha retrasado la toma de posesión de los magistrados y magistradas que fueron electos y está pendiente de resolver si las denuncias tienen fundamentos. Le corresponde a la Corte ordenar, si declara con lugar las impugnaciones, o la repetición de la elección por el Congreso de la República sobre la base de los candidatos seleccionados por las Comisiones de Postulación, o si deja sin efecto esta selección debiéndose repetir el proceso de selección por las Comisiones de Postulación.¹⁷

El 9 de octubre de 2014, la Corte Suprema de Justicia le fue notificada la resolución emitida por la Corte de Constitucionalidad, en la que otorgan amparo provisional dentro de los expedientes de acumulados en acciones de amparo, dejó en suspenso temporal los acuerdos emitidos por el Congreso de la República los Acuerdos Legislativos 20-2014, 22-2014 y 23-2014 en los que se declaró la elección de los Magistrados de la Corte Suprema de Justicia y de la Corte de Apelaciones y otros Tribunales Colegiados de igual Categoría, titulares y suplentes, para el período 2014-2019.

Derivado de lo anterior, la Corte de Constitucionalidad, con fundamento en el artículo 71 de la Ley del Organismo Judicial¹⁸ resolvió que: “...*los abogados que actualmente ejercen los cargos de Magistrados de la Corte Suprema de Justicia y de las Salas de Apelaciones y otros Tribunales Colegiados de igual categoría, continuaran en ese ejercicio hasta la fecha en la que se concrete la toma de posesión de quienes le sucedan...*”.

Los trece magistrados de la Corte Suprema de Justicia, por unanimidad, acordaron acatar la resolución de la Corte de Constitucionalidad y seguirán desempeñando los cargos que actualmente ocupan, luego de que el máximo ente constitucional otorgaran un amparo provisional que deja en suspenso la elección de magistrados de la Corte Suprema de Justicia y Salas de Apelaciones 2014-2019. Dicha determinación se basó en el artículo 71 de la Ley del Organismo Judicial.

Finalmente el 19 de noviembre de 2014 la Corte de Constitucionalidad de Guatemala, resolvió: Denegar los amparos promovidos por Alma Carolina Aguilar Salguero, Pedro Fernando Cruz Rivera, Enrique Búcaro Batres, Helen Beatriz Mack Chang, Asociación Civil Acción Ciudadana y el Centro para la Defensa de la Constitución “CEDECON”, y en consecuencia ordenó la toma de posesión de los Magistrados electos a Corte Suprema de Justicia y Salas de las Cortes de Apelaciones. Ello porque no se probaron los vicios de arbitrariedad señalados por los postulantes.

La Corte Interamericana de Derechos Humanos ha observado que “los principios básicos de las Naciones Unidas relativos a la independencia de la judicatura” establece que “la independencia de la judicatura será garantizada por el Estado y proclamada por la Constitución o la legislación del país”. Todas las instituciones gubernamentales y de otra índole, **respetarán y acatarán la independencia de la judicatura**. En tal sentido los Ilustres Relatores Especiales y demás Procedimientos Especiales de Naciones Unidas, a juicio del Estado de Guatemala deben respetar y acatar la independencia de la judicatura. “La independencia de cualquier juez supone que se cuente con un adecuado proceso de

¹⁷ Corte de Constitucionalidad. Expedientes Acumulados 3772-2014 y 3861-2014, de fecha 22 de agosto de 2014.

¹⁸ Ley del Organismo Judicial, artículo 71. Abandono de funciones. Ningún magistrado o juez, propietario o suplente en funciones y ningún funcionario o empleado del Organismo Judicial, dejará su cargo aunque se le haya admitido la renuncia o cumplido el tiempo de su servicio sino hasta que se presente su sucesor”.

nombramiento, con una duración establecida en el cargo y con una garantía contra presiones externas.¹⁹

Razón por la cual instamos al Sistema de Naciones Unidas a velar y garantizar conjuntamente con la comunidad regional, nacional e internacional de garantizar la independencia judicial contra presiones externas, y a no consentir o fomentar tales actos que atentan contra la independencia e imparcialidad de las judicaturas ordinarias y constitucionales.

VI. Observaciones y conclusiones del Estado de Guatemala

El Gobierno de Guatemala reafirma su voluntad de cumplir sus compromisos y obligaciones de conformidad con el derecho internacional y los Tratados y Convenios de los que es parte. Afirma enfática y categóricamente que sus decisiones, actuaciones y Políticas son conformes con todos los tratados Internacionales y Regionales de derechos humanos de los que es parte por ratificación o adhesión.

El Gobierno de Guatemala rechaza las acusaciones sobre incumplimiento de obligaciones o compromisos afirmadas por los Relatores de Procedimientos Especiales, fundamentados en interpretaciones sobre el significado y alcance de las disposiciones y contenidos de instrumentos Internacionales, extendiendo o ampliando sus contenidos, más allá de la voluntad expresa de los Estados Parte, que de buena fe han negociado, suscrito, aprobado, ratificado o se han adherido a ellos, llegando en ocasiones a contradecir o ignorar otros contenidos de los mismos instrumentos que invocan y sin tomar en cuenta u obviando interpretaciones legítimas de las jurisdicciones de derechos humanos y Cortes de los Estados Parte.

El Gobierno de Guatemala rechaza y considera contraproducente para el debido cumplimiento y universalización de los Tratados Internacionales, que quienes están llamados a velar por ello, asuman como verdad cierta y probada, alegaciones infundadas, falsas, subjetivas o malintencionadas de supuestas “diversas fuentes” sin la debida comprobación o rigurosa verificación que demandan sus altas responsabilidades.

El Gobierno de Guatemala, sostiene con convencimiento y certeza jurídica que las Amnistías decretadas en 1986 y 1996 son conforme al derecho Internacional y a la Jurisprudencia de derechos humanos, como también lo es la defensa de las garantías procesales contempladas en los principales Tratados Internacionales y Regionales, como el Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos y la Convención Americana de Derechos Humanos. Estas garantías procesales no pueden ser vulneradas u obviadas dando alcances incompatibles con las mismas a la Justicia transicional.

El Gobierno de Guatemala cree en la Justicia Transicional, y no niega ni elude, que respecto de graves violaciones a los derechos humanos, es obligación el conocimiento pleno de la verdad, la reparación y resarcimiento a las víctimas, que incluye compensación, rehabilitación y satisfacción, así como garantías de no repetición.

Pero la concreción de sanciones Penales, aunque es importante cuando posible, depende de lo que resuelvan las Cortes de Jurisdicción Penal, respetando las garantías procesales, que constituyen derechos humanos fundamentales, como la presunción de inocencia, el principio de legalidad, la irretroactividad de la ley penal y la causa juzgada; así como dando debida consideración a las causas de extinción de la responsabilidad penal, como la

¹⁹ Juez Alirio Abreu Burelli, “Jurisprudencia de la Corte Interamericana de Derechos Humanos” en Independencia e Imparcialidad del Juez, Corte Interamericana de Derechos Humanos, “Un Cuarto de Siglo 1979-2004” Pág. 131 (2004).

Amnistía y la prescripción, que no pueden considerarse de manera absoluta como contrarias al derecho Internacional. Resoluciones como las sentencias de la Corte Suprema de Justicia de México, en el caso contra el Ex presidente Luis Echeverría por Tlatelolco (1968) y de la Corte Suprema de Justicia Española por casos de la Guerra Civil, entre otras, han interpretado, Jurídica, legítima y correctamente la aplicación de las normas de prescripción, legalidad e irretroactividad de la ley penal, resolviendo su debida interpretación temporalidad, aplicación y vigencia.

Las Cortes Guatemaltecas son respetuosas de los Tratados Internacionales de los que Guatemala es parte y cuyas disposiciones están recogidas en la constitución de la República. El Gobierno de Guatemala reconoce que los mecanismos de Protección y garantía de la vigencia de los derechos humanos son mecanismos importantes y necesarios, siempre que realicen objetiva y cumplidamente sus funciones, pero no deben ni pueden pretender convertirse en instancias supranacionales, ni deseadas, ni pactadas, ni aceptadas por los Estados que de buena fe han decidido ser parte de Tratados Internacionales. Es un despropósito pretender supeditar a los Organismos Estatales, Ejecutivo, Legislativo y Judicial, constituyéndose en fuentes de derecho, gestores de políticas públicas o intérpretes de leyes nacionales o tratados internacionales.

Amnistía

Como bien ha señalado la Corte Interamericana de Derechos Humanos, “no existe en el derecho Internacional positivo una norma a través de la cual se haya proscrito explícitamente todo tipo de Amnistía. La única mención explícita a la Amnistía en un tratado multilateral está contenida en el artículo 6 (5) del protocolo adicional II de las convenciones de Ginebra del 12 de Agosto de 1949”. En dicha mención se pide a los Estados la más amplia de las Amnistías en caso de conflictos armados.

Señala también la Corte Interamericana que en el contexto específico de procesos de violencia generalizada y de Conflictos armados, el recurso a la Amnistía puede conducir a rumbos en diversas direcciones, que plantean un abanico de posibles resultados que pueden fijar los márgenes para el ejercicio de la ponderación de los intereses en el propósito de conjugar los propósitos de investigación, sanción y reparación de graves violaciones a los derechos humanos, de un lado, con los de reconciliación nacional y salida negociada de un conflicto armado no internacional por el otro. **No hay solución universalmente aplicable a los dilemas que plantea esta tensión**, señala acertadamente la Corte.

La Corte Interamericana aborda anteriores decisiones sobre incompatibilidad de las amnistías, indicando que “más allá de lo resuelto en casos anteriores, la cuestión de las amnistías y su relación con el deber de investigar y sancionar graves violaciones a derechos humanos, requiere un análisis que proporcione criterios adecuados para un juicio de ponderación en contextos en los que pudiera surgir tensiones entre las demandas de justicia con los requerimientos de una paz negociada”.

Recuerda la Corte Interamericana que en el caso emblemático BARRIOS ALTOS de Perú, resolvió inadmisibles las disposiciones de Amnistía, refiriéndose a dos auto amnistías dictadas en 1995. En igual sentido resolvió con posterioridad los casos ALMONACID ARELLANO de Chile, LA CANUTA, de Perú, GOMES LUND Y OTROS de Brasil y GELMAN de Uruguay, pero indica la Corte que todos ellos tenían en común que ninguna de esas normas de amnistía se daba dentro del contexto de un proceso orientado a poner término por la vía negociada a un conflicto armado, recordando la Corte que a través del Acuerdo de Esquipulas II, firmado en agosto de 1987, los Presidentes de cinco países Centroamericanos se pusieron de acuerdo en buscar una salida a los conflictos armados internos. Ese acuerdo se recuerda a los Relatores, señala específicamente el diálogo y la amnistía para la paz negociada.

Los Convenios de Ginebra, llaman a la más amplia amnistía, indudablemente abarcando un sin número de hechos, más allá que aquellos que pudiesen constituir delitos políticos en sentido estricto, no podrá ser de otra manera en un conflicto armado. Cuando en diversos Estados se contempla la amnistía por delitos políticos se hace para que se incluyan en esas conductas que se Amnistían, para que no se dejen de lado. Resultaría un despropósito y un absurdo pensar en que la más amplia amnistía contemplada en el protocolo II de los Convenios de Ginebra se reduzca a delitos políticos, cuando busca terminar guerras internacionales o internas en los que los menos son delitos políticos.

Sobre el derecho de las víctimas a la verdad, la Justicia y la reparación, entendidas como interdependientes, la Corte Interamericana señala que en cuanto al elemento Justicia, el deber del Estado de sancionar las más graves violaciones de los derechos humanos es, como lo ha dicho reiteradamente la Corte, una obligación de medio y forma parte del deber de garantía estipulando a la Convención. Los Estados deben poner a disposición de las víctimas los remedios adecuados para hacer efectivos sus derechos, sin embargo un conflicto armado y la solución negociada del mismo abre varios interrogantes y plantea enormes exigencias jurídicas y éticas en la búsqueda de la armonización entre justicia penal y paz negociada.

Esta armonización debe hacerse a través de un juicio de ponderación de estos derechos en el marco propio de una justicia transicional. En ese sentido dice la Corte, pueden plantearse particularidades y especificidades de procesamiento de estas obligaciones en el contexto de una paz negociada. Y por ello los Estados deben ponderar en ese tipo de circunstancias el efecto de la justicia penal tanto sobre los derechos de las víctimas como sobre la necesidad de terminar con el conflicto. Concluye la Corte que *“Se puede entender, que este deber Estatal se descompone en tres elementos. Primero: Investigar y esclarecer los hechos. Segundo: la identificación de las responsabilidades individuales. Tercero: la aplicación de sanciones.”* Precisando la Corte que ***“Aun cuando la aspiración de la justicia penal debe ser efectivizar satisfactoriamente estos tres ámbitos, si se dificulta la concreción de la sanción penal, los otros componentes no deberían verse afectados o diferidos”.***

Afirma la Corte que, *“La paz como producto de una negociación se ofrece como una alternativa moral y políticamente superior a la paz como producto del aniquilamiento del contrario. Por ello, el derecho Internacional de los derechos humanos debe considerarse a la paz como un derecho y al Estado como obligado a alcanzarla”...* *“En anteriores situaciones de tránsito de un conflicto armado a la paz, pueden ocurrir que un estado no se encuentre en posibilidad de materializar plenamente, en forma simultánea, los distintos derechos y obligaciones contraídos Internacionalmente. En esas circunstancias, teniendo en consideración que no se le puede conferir a ninguno de esos derechos y obligaciones un carácter absoluto, es legítimo que se pondere de manera tal que la plena satisfacción de unos no afecte de forma desproporcionada la vigencia de los demás. Así, el grado de justicia al que se puede llegar no es un componente aislado, del cual se podrán derivar legítimas frustraciones e insatisfacciones, sino parte de un ambicioso proceso de transición hacia la tolerancia y la paz”*

Las amnistías de 1986, decretada en el contexto de la Transición democrática y 1996 contenida en la ley de reconciliación tuvieron por objeto poner fin a la situación de enfrentamiento armado y violencia generalizada en Guatemala, el cual se extendió por más de tres décadas. La determinación de sus contenidos responde a ejercicios de ponderación. En el primer caso por el gobierno que propiciaba el fin del conflicto armado y retorno a la democracia y por ello fue avalada por los constituyentes, electos libremente por más del 72% de los ciudadanos registrados. En el segundo caso, el ejercicio de ponderación sobre los contenidos de la amnistía, contenida en la ley de reconciliación de 1996, se hizo entre las partes de la negociación, Gobierno y URNG en representación de los movimientos

guerrilleros. Naciones Unidas moderó el proceso, con el acompañamiento y apoyo de países amigos.

El acuerdo de Paz negociado al efecto, contiene una amplia, amnistía, conforme a los convenios de Ginebra (Protocolo II), contemplando todos los delitos para la Contrainsurgencia y enumerándolos por artículo para insurgencia, calificándolos todos como delitos políticos o comunes conexos. Exceptúa el acuerdo suscrito aquellos delitos que son imprescriptibles o que no admiten extinción de la responsabilidad de conformidad con el derecho interno o los tratados internacionales ratificados o suscritos por Guatemala.

El Acuerdo tiene una redacción deficiente, limitada a tratados suscritos y ratificados, no a todos aquellos de los que Guatemala fuese parte, pero en todo caso esta excepción no tiene efectos prácticos porque no había en la Legislación Nacional, ni en Tratados de los que Guatemala fuese parte que contemplasen Imprescriptibilidad. Esta excepción fue recogida por el Congreso en la Ley de Reconciliación, con diferente pero igualmente deficiente redacción, refiriéndose solamente a tratados aprobados o ratificados, pero por la misma razón no tiene efecto práctico. El Congreso agregó como excepciones, el genocidio, la desaparición forzada y la tortura, excepciones que no tienen consecuencia para hechos ocurridos durante el enfrentamiento, hasta antes de 1995.

Genocidio

Ningún hecho ocurrido durante el enfrentamiento armado interno constituye delito de genocidio. Dicho tipo delictivo ha sido utilizado para sustraer de la amnistía hechos, que tipificados de otra forma, no podría perseguirse penalmente, por haberse extinguido la responsabilidad penal en virtud de la amnistía o por prescripción.

Los Relatores afirman, como si fuese un hecho cierto y probado, que en Guatemala hubo genocidio, lo que supone afirmar que murieron indígenas o indígenas ixiles por el hecho de serlo y con el propósito de eliminar total o parcialmente a los indígenas o indígenas Ixiles.

Es ofensivo e inaceptable que los señores Relatores hagan dicha afirmación. Ningún tribunal ha resuelto en sentencia firme que en Guatemala se haya cometido genocidio. La mitad de la población del país es indígena, por lo que tanto en el Ejército, como en las fuerzas insurgentes, la mayoría de sus integrantes eran indígenas. Murieron efectivamente gran número de indígenas, por su pertenencia o apoyo a fuerzas insurgentes o contrainsurgentes, no por ser indígenas o indígenas Ixiles, ni para eliminar total o parcialmente etnia alguna. Valga recordarles, sobre todo al Relator del grupo de trabajo, la única descripción que un órgano de Naciones Unidas ha hecho del enfrentamiento armado en Guatemala, la hecha por el grupo de trabajo sobre desapariciones forzadas o involuntarias, en informe presentado al Consejo de Derechos Humanos (A/HRC/4/91/A/MRC/4/41/Add.1) el 20 de febrero de 2007, que ya se ha citado, pero que por su trascendencia se subraya:

“El conflicto que marcó el inicio de las desapariciones en Guatemala en 1960 comenzó cuando un pequeño grupo de oficiales del Ejército se rebeló contra el Gobierno Militar, acusándolo de corrupción. La Rebelión fue aplastada, y los jóvenes oficiales huyeron a las montañas de Guatemala, donde iniciaron una guerra de guerrillas. Estas guerrillas se convirtieron en poco tiempo en un movimiento marxista cuyo objetivo era derrocar al Gobierno y tomar el poder. Es importante destacar que el conflicto armado Guatemalteco no se originó como consecuencia de un conflicto inter étnico. Se trata de un conflicto que ocurrió en el marco de la guerra fría”. (Resaltado Propio).

El Juicio por genocidio al que los Relatores hacen referencia fue anulado por la Corte de Constitucionalidad el 21 de mayo de 2013, por haberse vulnerado el debido proceso, el derecho de defensa y otras garantías judiciales consignadas en las convenciones

internacionales de Derechos Humanos, garantías recogidas en la Constitución de la República. La protección de garantías judiciales, que constituyen derechos humanos fundamentales, no pueden considerarse, menos aún por Relatores de Procedimientos Especiales de la Oficina del Alto Comisionado de Naciones Unidas, como “causante de incertidumbre en relación con el derecho a la verdad y la Justicia de las víctimas”.

Es un despropósito que los Relatores hagan estas afirmaciones, más aún sobre la base de imprecisas alegaciones de “varias fuentes”. El Gobierno de Guatemala ha sido tolerante frente a declaraciones, cartas y llamamientos anteriores, respetando el derecho de los Relatores a opinar y recomendar, pero no es aceptable acusar al Gobierno y Cortes de Guatemala insinuando mala fe o búsqueda de impunidad. Las actuaciones o resoluciones han sido fundamentadas en derecho y coincidentes con otros Estados parte de los Convenios que invocan.

Las Cortes Penales y la Corte de Constitucionalidad resolverán sobre la validez y vigencia de las amnistías decretadas y su aplicación en casos concretos. Estas amnistías no pueden ni deben cuestionarse por Relatores con la falaz afirmación que toda amnistía es contraria al derecho Internacional o a la jurisprudencia Internacional, pues la incompatibilidad frente a las obligaciones de los Estados de investigar graves violaciones a los derechos humanos, tiene en la jurisprudencia de Derechos Humanos la salvedad de su necesidad y validez para el fin negociado de no conflicto.

Desaparición Forzada

Sobre desaparición forzada los Relatores deben recordar que a partir de la tipificación de la desaparición forzada como delito, es irresponsable referirse a dicha figura sin precisión y claridad, pues su utilización en el marco del respeto a los derechos humanos y búsqueda del paradero de los desaparecidos, no siempre significa o conlleva procesamiento penal por el delito de desaparición forzada, lo que depende de su tipificación en cada país y de cuando ese delito constituye delito de lesa humanidad. El término desaparición forzada se acuñó mucho antes de que Estado alguno tipificara el delito. El Grupo de Trabajo surgido en 1980 de la Comisión de Derechos Humanos de Naciones Unidas cumplía una labor humanitaria, frente a familias que buscaban el paradero de víctimas de desaparición.

No fue sino hasta 1992 que se aprobó la declaración que pedía a los Estados tipificar la desaparición forzada como delito y no fue hasta el año 2000 (27 de febrero) en el ámbito americano y hasta el año 2010 (23 de diciembre) en el ámbito universal, que se establece la obligación convencional de tipificar el delito por los Estados que pasen a ser parte de dichas Convenciones. Guatemala tipificó el delito (antes de la entrada en vigor de las Convenciones), es parte de la Convención Americana desde el año 2000 y aún no es parte de la Convención Internacional.

Los Relatores se refieren a la desaparición forzada como delito permanente o continuado, obviando las diferencias entre delito continuado y delito permanente, lo cual no es un error de poca importancia y consecuencias, porque el delito continuado lo constituyen hechos que se siguen cometiendo y por ello el término de prescripción empieza cuando se comete el último hecho, en tanto el delito permanente se comete el hecho en un momento determinado y permanecen sus efectos, no iniciándose el término de prescripción en tanto no cesen los efectos. La desaparición forzada, como el secuestro son delitos permanentes no delitos continuados y no es posible su retipificación retroactiva, que sería en violación de las garantías procesales consignadas en las Convenciones de derechos humanos.

Es conveniente para el respeto de los derechos humanos de todos, tener siempre presente, que no toda desaparición forzada es delito de desaparición forzada, ni toda desaparición forzada que es delito, es delito de lesa humanidad. Será delito de lesa humanidad cuando se

cometa en el marco de un ataque generalizado y sistemático a la población civil y con reconocimiento del mismo (Estatuto de Roma la Corte Penal Internacional artículo 7).

Como delito de lesa humanidad puede ser perseguido por la Corte penal Internacional en el ejercicio de Jurisdicción Penal Internacional, de manera supletoria y a partir de que el Estado en el que se cometa pase a ser parte del Estatuto de Roma; también podrá ser perseguido penalmente, de manera supletoria y en ejercicio de jurisdicción penal universal, en las jurisdicciones penales de cualquier Estado que haya incorporado el delito de lesa humanidad en su legislación penal, a partir de dicha incorporación y siempre que en el estado en que se comete se contemple el delito; y podrá ser perseguido por las Jurisdicciones Nacionales cuando hayan incorporado a sus legislaciones tanto los delitos.

La desaparición forzada, solamente cuando es delito de lesa humanidad es imprescriptible, para aquellos Estados que sean parte del Estatuto de Roma de la Corte Penal o de la convención de imprescriptibilidad de los delitos de genocidio, crímenes de guerra y delitos de lesa humanidad. Ni la Convención Interamericana, ni la Convención Internacional establecen la imprescriptibilidad del delito de desaparición forzada, únicamente estableciéndose que se tomen las medidas necesarias para que el plazo de prescripción de la responsabilidad penal sea prolongado y proporcionado a la extrema gravedad de este delito.

Guatemala es parte del Estatuto de Roma desde el 12 de abril 2012, no es parte de la Convención de imprescriptibilidad y no ha incorporado a la legislación Penal Nacional el delito de lesa humanidad. El delito de desaparición forzada fue tipificado en Guatemala en 1995, dentro de los delitos contra la libertad personal. Como delito permanente el término de la prescripción empieza cuando cesan los efectos. Este delito al igual que el de tortura, no están tipificados de conformidad con las Convenciones lo cual es de esperar se corrija conforme al proyecto de ley que incorpora los delitos del Estatuto de Roma y regula la cooperación con la Corte Penal Internacional.

Defensores de Derechos Humanos

El Gobierno es respetuoso de las ideologías y actividades de todos los guatemaltecos, siempre que todos enmarquen sus actividades conforme a la ley.

Rechazamos el que el Gobierno realice, fomente o tolere, acción alguna que pretenda impedir las actividades enmarcadas en la ley de Defensores de Derechos Humanos y rechazamos que se tomen como amenazas o negación de derechos por parte del Gobierno, la manifestación de personas u organizaciones no gubernamentales que expresan inconformidad o cuestionan ideas, ideología, creencias o actitudes de organizaciones o activistas de Derechos Humanos, nacionales o extranjeros.

El Gobierno de Guatemala actúa con absoluto apego a los contenidos de la Declaración sobre el Derecho y el Deber de Promover y Proteger los Derechos Humanos y Libertades Fundamentales. No se tolera ni acepta acción o conducta alguna que impida a los Defensores de Derechos Humanos el ejercicio de sus derechos y la protección para dicho ejercicio, sin más límite que el respeto a la ley.

Negamos categóricamente que se criminalice a persona alguna por defender o promover el respeto a derechos y libertades. Solamente si se transgrede la ley se investiga o persigue penalmente a una persona y siempre con la debida intervención del Ministerio Público y jueces.

El Gobierno ha mantenido, fortalecido y creado mecanismos e Instituciones de protección, tanto de defensores de derechos humanos como de periodistas, y mantiene una actitud abierta a propuestas para mejorarlos o adicionar otros mecanismos.

Independencia Judicial en Guatemala.

El Gobierno recuerda que las Comisiones de Postulación se crearon para proponer a los candidatos dentro de los cuales se eligen ciertas autoridades públicas. No son ellos quienes los eligen, si no son los encargados de seleccionar candidatos y proponer a los que puedan ocupar un determinado cargo público, porque reúnen las calificaciones y requisitos establecidos en Ley.

Su creación se debió a que se buscaba, por los Miembros de la Asamblea Nacional Constituyente, limitar la discrecionalidad y consideraciones subjetivas o interesadas en los nombramientos, buscando idoneidad y capacidad para el nombramiento o elección de determinadas autoridades públicas que ejercen funciones esenciales dentro de la actividad estatal, fundamentales para la consolidación del régimen de legalidad, el fortalecimiento del Estado de Derecho y la democracia participativa y representativa.

Las Comisiones de Postulación están conformadas por integrantes de la academia, Rectores y Decanos de las Universidades del país, representantes de los colegios profesionales respectivos, según el cargo. En el caso de magistrados a la Corte de Apelaciones y de la Corte Suprema de Justicia participan también, representantes electos por Corte Suprema de Justicia o de las Salas de las Cortes de Apelaciones del Organismo Judicial. Sus actuaciones son públicas, pudiendo participar como observadores en las mismas todos los sectores de la sociedad.

Por lo anterior, los señalamientos realizados sobre que las mismas fueron integradas de manera irregular, carece de fundamento, ya que su conformación se realizó de conformidad con los lineamientos establecidos en la Ley de Comisiones de Postulación y para lo que para el efecto establece la Constitución Política de la República de Guatemala. La Comisión de Postulación para magistrados de la Corte de Apelaciones está integrada por 34 personas.

El Gobierno de Guatemala reconoce que necesita contar con un sistema judicial independiente y capaz de impartir justicia de manera pronta y cumplida, por lo que valora propuestas de los diversos sectores sociales, ya sea para mejorar el procedimiento por el cual se integran las Comisiones de Postulación ya sea para cambiar el sistema, mediante la extensión de la Carrera Judicial, para incluir en la misma a los Magistrados de las Cortes de Apelaciones y, extendiendo los períodos de funciones de dichos Magistrados y de los Magistrados de la Corte Suprema de Justicia, para que no estén sujetos a constantes procesos de elección.

Como es de conocimiento público, se ha generado discusión y debate en torno a los cuestionamientos que diversos sectores de la sociedad hicieron al proceso de selección por las Comisiones de Postulación y/o a la elección realizada por parte del Congreso de la República.

Un amparo retrasó la Toma de Posesión de los electos. Posteriormente la Corte de Constitucionalidad no encontró indicios suficientes para declarar con lugar las impugnaciones y ordeno la toma de posesión de los electos. Su decisión, legal y legítima debe ser respetada por todos y merece la Corte de Constitucionalidad el Respeto de los Relatores por sobre alegaciones de “diversas fuentes”.

La firme voluntad del Gobierno por una justicia independiente y cumplida, lo demuestra el que en la Reforma Constitucional, presentada al Congreso por el Presidente Pérez Molina, el pasado año, se incluían todos los planteamientos sobre la extensión y fortalecimiento de la Carrera Judicial, extensión de períodos de Judicaturas y Magistraturas y controles para el debido ejercicio de la función jurisdiccional.

VII. Peticiones

Con fundamento en la información fáctica y jurídica, el Estado de Guatemala, respetuosamente solicita a la Subdivisión de Procedimientos Especiales de la Oficina del Alto Comisionado de Naciones Unidas para los Derechos Humanos, al Presidente del Grupo de Trabajo sobre desapariciones forzadas o involuntarias y a los Relatores Especiales sobre la situación de las y los defensores de los derechos humanos; sobre la independencia de los magistrados y abogados sobre la tortura y otros tratos o penas crueles, inhumanos o degradantes; y sobre la promoción de la verdad, la justicia, la reparación y las garantías de no repetición:

- a. Se tenga por presentado el informe del Estado de Guatemala y se adjunte a sus antecedentes;
- b. Se tome nota de la representación del Estado a través de la Comisión Presidencial Coordinadora de la Política del Ejecutivo en Materia de Derechos Humanos –COPREDEH-;
- c. Se tenga por evacuada la información y respuestas del Estado de Guatemala, requeridas en la atención, acción o llamamiento urgente, de la comunicación conjunta de los Procedimientos Especiales, identificados ut supra;
- d. Se tome nota de las observaciones y conclusiones del Estado de Guatemala;
- e. Que al entrar analizar se tengan por aclaradas y desvanecidas las alegaciones que contienen información falaz, incompletas o imprecisas, y que motivaron sin fundamento la Comunicación Conjunta de los Procedimientos Especiales;
- f. Que al existir un pronunciamiento como los citados en la comunicación conjunta, en el presente y el futuro, se respete, garantice y acate la independencia judicial de los tribunales nacionales de Guatemala, y
- g. Que al producirse conjuntamente un informe de comunicaciones ante el Consejo de Derechos Humanos, se desestimen las denuncias de alegaciones no sustentadas, y por lo tanto se declare que no constituyen violaciones de derechos humanos atribuibles al Estado de Guatemala, por no contener detalles claros y concisos.

Sin otro particular,

Antonio Arenales Forno
Presidente
